جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التخصص: دراسات امنية و إستراتيجية

العنـــــوان:

ازدواجية المعايير الامريكية في الحرب على غزة و الحرب الاوكرانية

اعداد الطالب:

- حشود عبد الحاكم

بإشراف الأستاذ:

– بهاز حسين

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله.

السيد (ة): عبد الحاكم حمتو .....

الصفة: طالب (ة).

التخصص: دراسات امنية واستراتيجية .....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 109861097.00.604.0003 .....

والصادرة بتاريخ: 2017.12.12 .....

مسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

دور وكالة المخابرات الامريكية حول الحرب في ليبيا .....

والحرب الأوكرانية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 2025/05/22

توقيع المعني (ة)

كلمــة شكر وتقديـر

الحمد لله تعالى كثيراً حق حمده نحمده ونسأله من فضله المزيد، ونشكره شكرا مقرونا بالتهليل والتسبيح والتحميد على نعمه أن وفقنا لإتمام هذا العمل ومنحنا الصبر والقوة لتجاوز كل الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا المحترم المشرف بهاز حسين على قبوله الإشراف علينا لإنجاز هذه المذكرة، وعلى مساعدته لنا وتقديمه للنصائح القيمة والتوجيهات السديدة التي كانت عوناً لنا في إنجاز هذه المذكرة.

كما نشكر كل من كان لنا عوناً من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتكم، ويدخلكم الفردوس بإذنه، إنه قريب مجيب الدعوات.

حشود عبد الحاكم

الأهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تكتمل الخطى وتتحقق الأمنيات...

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في أن أصل إلى هذا اليوم المشهود...

إلى والديّ العزيزين، نبع الحنان والتضحية، وسرّ القوة والصبر، اللذين غرسا فيّ حب العلم، وساندني بدعائهما ودعمهما غير المحدود...

إلى إخوتي وأخواتي، من كان وجودهم سندًا ومعينًا لي في كل مرحلة من مراحل حياتي...

إلى رفيقة دربي، زوجتي الحبيبة، التي كانت ولا تزال رمزًا للصبر والتفهم، ووقفت بجانبي في كل لحظة، فكان دعمها النقي معينًا لي على مواصلة المسير...

إلى أبنائي وبناتي الأحبة، الذين أستمدّ منهم الأمل والدافع لأكون قدوة يفتخرون بها يومًا ما...

إلى كل من شاركني لحظة، أو قدّم لي كلمة، أو ساندني بدعوة صادقة...

إلى أساتذتي الكرام، الذين كانوا مشاعل نور أضاءت لي الطريق...

أهدي هذا العمل المتواضع، تعبيرًا عن امتناني ووفائي لكم جميعًا.

الملخص

تتناول هذه الدراسة التناقضات في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال مقارنة مواقفها تجاه الحرب على غزة والحرب الأوكرانية. تستعرض المذكرة كيف ترفع الولايات المتحدة شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها تتبنى معايير مزدوجة عند التعامل مع الأزمات الدولية. يظهر هذا التناقض بوضوح في دعمها السياسي والعسكري لإسرائيل خلال الحرب على غزة، مقابل دعمها الكامل لأوكرانيا في مواجهة روسيا.

تُحلل الدراسة الأسس النظرية التي تُبنى عليها السياسة الأمريكية، وتُناقش فرضية أن هذه السياسة تُحدد بناءً على المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية، وليس القيم الإنسانية المُعلنة. كما تستعرض تأثير هذه السياسات على العلاقات الدولية وصورة الولايات المتحدة عالمياً، مع التركيز على دور الدبلوماسية والإعلام في تبرير المواقف الأمريكية.

توصلت الدراسة إلى أن ازدواجية المعايير تُشكل سمة بارزة للسياسة الخارجية الأمريكية، ما يُضعف مصداقيتها ويزيد من الانتقادات الدولية تجاهها.

الكلمات المفتاحية: ازدواجية المعايير، السياسة الخارجية الأمريكية، الحرب على غزة، الحرب الأوكرانية، المصالح الاستراتيجية، حقوق الإنسان.

Abstract

This study addresses the contradictions in US foreign policy by comparing its stances on the Gaza war and the Ukraine war. The paper examines how the United States advocates for freedom, democracy, and human rights while adopting double standards in its approach to international crises. This contradiction is evident in its political and military support for Israel during the Gaza war, contrasted with its full support for Ukraine against Russia.

The study analyzes the theoretical foundations underpinning US foreign policy and discusses the hypothesis that this policy is guided by strategic and geopolitical interests rather than the proclaimed humanitarian values. It also examines the impact of these policies on international relations and the global perception of the United States, emphasizing the role of diplomacy and media in justifying US positions.

The study concludes that double standards are a prominent feature of US foreign policy, undermining its credibility and increasing international criticism.

Keywords: Double standards, US foreign policy, Gaza war, Ukraine war, strategic interests, human rights.

Résumé

Cette étude traite des contradictions de la politique étrangère des États-Unis en comparant leurs positions face à la guerre de Gaza et à la guerre en Ukraine. Elle examine comment les États-Unis, tout en se réclamant de la liberté, de la démocratie et des droits de l'homme, appliquent des normes à géométrie variable lorsqu'il s'agit de crises internationales. Cette contradiction ressort clairement du soutien politique et militaire accordé à Israël pendant la guerre de Gaza, par opposition à l'appui total fourni à l'Ukraine contre la Russie.

L'article analyse les fondements théoriques qui sous-tendent la politique étrangère américaine et explore l'hypothèse selon laquelle cette politique est guidée avant tout par des intérêts stratégiques et géopolitiques plutôt que par les valeurs humanitaires proclamées. Il examine également l'impact de ces orientations sur les relations internationales et sur la perception mondiale des États-Unis, en soulignant le rôle de la diplomatie et des médias dans la justification des positions américaines.

L'étude conclut que le « double standard » constitue un trait marquant de la politique étrangère américaine, sapant sa crédibilité et accentuant les critiques internationales.

Mots-clés : double standard, politique étrangère américaine, guerre de Gaza, guerre en Ukraine, intérêts stratégiques, droits de l'homme.

فهرس المحتويات

كلمـة شكر وتقدير I

الأهداء II

الملخص..... III

فهرس المحتويات V

مقدمة ..... أ

إشكالية الدراسة .....ب

فرضيات الدراسة .....د

أسباب اختيار الموضوع .....و

منهجية الدراسة .....و

صعوبات الدراسة ..... ز

الفصل الأول: مقاربة نظرية للسياسة الخارجية الأمريكية..... 1

تمهيد 2

المبحث الأول: المقاربات الواقعية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكي 3

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية 3

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة 8

المبحث الثاني: المقاربات الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية 10

المطلب الأول: الليبرالية الكلاسيكية.....11

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة.....15

المبحث الثالث: المقاربات البديلة والنقدية في تفسير السياسية الخارجية الأمريكية 18

المطلب الأول: النظرية البنائية 18
المطلب الثاني: النظرية الماركسية (النقدية).....22
خلاصة الفصل 24
الفصل الثاني: مظاهر السلوك الأمريكي في الحرب على غزة 25
المبحث الأول: الموقف السياسي والدبلوماسي الأمريكي 26
المطلب الأول: الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية 26
المطلب الثاني: الانحياز الإسرائيلي مقابل دعوات ضبط النفس.....29
المبحث الثاني: الدعم العسكري والأمني 31
المطلب الأول: المساعدات العسكرية الطارئة أو المستمرة 31
المطلب الثاني: التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجستي.....33
المبحث الثالث: السلوك الأمريكي في المؤسسات الدولية.....36
المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن 36
المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية 38
المبحث الرابع: الخطاب الإعلامي والمجتمعي في الولايات المتحدة الأمريكية.....41
المطلب الأول: الإعلام الأمريكي السائد 41
المطلب الثاني: الرأي العام والاحتجاجات الداخلية.....42
الفصل الثالث: مظاهر السلوك الأمريكي في الحرب الأوكرانية.....44
تمهيد:.....45
المبحث الأول: السلوك السياسي والدبلوماسي الأمريكي.....46
المطلب الأول: الموقف الرسمي الأمريكي من الحرب الأوكرانية 46
المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية والحشد الدولي 48
المبحث الثاني: الدعم العسكري لأوكرانيا واللوجستي لأكورانيا 51

المطلب الأول: المساعدات العسكرية المباشرة.....51
المطلب الثاني: التنسيق الاستخباراتي والدعم غير المباشر لأوكرانيا 54
المبحث الثالث: السلوك الأمريكي تجاه المؤسسات والمنظمات الدولية في الحرب على أوكرانيا 56
المطلب الأول: في الأمم المتحدة ومجلس الأمن 56
المطلب الثاني: السلوك الأمريكي تجاه حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.....58
المبحث الرابع:الخطاب الأعلامي والرأي العام الامريكي 61
المطلب الأول: التغطية الأعلامية للحرب.....61
المطلب الثاني: مواقف الشارع الأمريكي 64
المبحث الخامس: العقوبات الاقتصادية والمالية ضد روسيا 67
المطلب الأول: طبيعة العقوبات الأمريكية ضد روسيا 67
المطلب الثاني: أثر العقوبات وتفاعل روسيا معها 71
خلاصة الفصل: 75
خاتمة 76
قائمة المصادر والمراجع.....79

مقدمة

مقدمة

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، أصبحت السياسة الخارجية أداة حاسمة تُستخدم من قبل الدول الكبرى لترسيخ نفوذها وتوسيع دائرة مصالحها الجيوسياسية. وفي هذا السياق، يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد أبرز الفاعلين الدوليين منذ منتصف القرن العشرين، لما تتمتع به من ثقل اقتصادي وعسكري وتقني جعل منها قوة عالمية أولى، بل ومركزًا لصياغة موازين القوى في العلاقات الدولية.

لقد ارتبط الحضور الأمريكي في الساحة الدولية بمجموعة من المبادئ التي تتكرر في خطابها السياسي، مثل الدفاع عن الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ونشر قيم الحرية، ومحاربة الاستبداد. وقد استثمرت الولايات المتحدة هذه الشعارات لتبرير تدخلاتها الخارجية في مختلف مناطق العالم، سواء عبر الأدوات الدبلوماسية أو عبر القوة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة. لكن هذا الخطاب الأخلاقي كثيرًا ما يصطدم بتناقضات صارخة في الممارسة الواقعية، ما يجعل من السياسة الخارجية الأمريكية مادة جدلية ومحوراً دائماً للنقد والمساءلة، خاصة في الأوساط الأكاديمية والسياسية العالمية.

إن التحليل الدقيق لمسارات السياسة الخارجية الأمريكية يُظهر بوضوح وجود معايير مزدوجة في التعاطي مع القضايا الدولية، حيث تتغير المواقف وفقاً لما تقتضيه المصالح الاستراتيجية، بغض النظر عن المبادئ التي تُعلنها. ومردّ ذلك إلى أن السياسة الخارجية، في جوهرها، تُبنى غالبًا على حسابات مصلحية دقيقة، قد تتعارض مع الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية التي ترفعها بعض الدول في أدبياتها السياسية.

وتُعد الأزمات الدولية ساحة نموذجية لقياس مدى صدقية الشعارات السياسية ومدى التزام الدول الكبرى بالمبادئ التي ترفعها. ومن بين أبرز الأزمات التي عكست تناقض الموقف الأمريكي، نجد الحرب على غزة من جهة، والحرب الروسية الأوكرانية من جهة أخرى. ففي الحالة الفلسطينية، وخصوصاً خلال العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، برز موقف

أمريكي منحاز بشكل واضح لإسرائيل، عبّر عن نفسه من خلال الدعم العسكري والغطاء السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، إلى جانب الصمت المطبق تجاه الانتهاكات الجسيمة التي تطال المدنيين الفلسطينيين. هذا الانحياز أُلبس في كثير من الأحيان ثوب "الضرورة الأمنية" و"الحق في الدفاع عن النفس"، متجاهلاً المعاناة الإنسانية الهائلة التي يعيشها سكان القطاع.

أما في الأزمة الأوكرانية، فقد ظهرت صورة مغايرة تمامًا، حيث اتخذت الولايات المتحدة موقفًا داعمًا لأوكرانيا منذ بداية الحرب مع روسيا، مُجسِّدة ذلك من خلال تقديم مساعدات عسكرية ومالية ضخمة، وفرض عقوبات اقتصادية قاسية على موسكو، فضلاً عن تحشيد الموقف الدولي لعزل روسيا سياسيًا واقتصاديًا. هذا الدعم، الذي استند إلى خطاب يدعو إلى حماية السيادة الأوكرانية ومناهضة "العدوان الروسي"، كشف عن ازدواجية في المعايير بين الحالتين، مما يُثير تساؤلات جوهرية حول المحددات الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية: هل تحكمها المبادئ والقيم كما يُعلن؟ أم أن المصالح الاستراتيجية هي المحدد الأساسي الذي يوجهها، بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية؟

انطلاقًا من هذا الطرح، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التناقضات البنيوية في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تحليل مقارن لموقفها من الحرب على غزة والحرب في أوكرانيا. كما تهدف إلى فهم أبعاد هذه السياسة على المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية، وتقييم تداعياتها على صورة الولايات المتحدة في العالم، لا سيما في ظل تراجع الثقة الدولية في مصداقية الخطاب الأمريكي، وزيادة الأصوات المشككة في نواياه الحقيقية تجاه القضايا الإنسانية.

إشكالية الدراسة

لماذا تُظهر السياسة الخارجية الأمريكية ازدواجية في معاييرها عند تعاملها مع الأزمات الدولية، مثل الحرب على غزة والحرب الأوكرانية، وكيف يمكن تفسير هذا التباين؟

الأسئلة الفرعية

- ما الأسس النظرية التي تفسر السياسة الخارجية الأمريكية؟
- كيف تعاملت الولايات المتحدة مع الحرب على غزة من الناحية السياسية والعسكرية؟
- ما طبيعة الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لأوكرانيا في مواجهة روسيا؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف بين تعامل الولايات المتحدة مع الأزمتين؟
- كيف أثرت هذه السياسة على علاقات الولايات المتحدة الدولية؟

فرضيات الدراسة

- **السياسة الخارجية الأمريكية تتبع المصالح وليس القيم:** يُفترض أن السياسة الخارجية الأمريكية تُحدد بناءً على المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية، وليس بناءً على القيم الإنسانية أو المبادئ الديمقراطية التي تدعيها.
- **ازدواجية المعايير تخدم الأولويات الأمريكية:** التباين في تعامل الولايات المتحدة مع الأزمات الدولية، مثل الانحياز الواضح لإسرائيل في حرب غزة والدعم الكامل لأوكرانيا، يعكس أولوياتها الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، وليس الالتزام بمبادئ العدالة أو حقوق الإنسان.
- **الدبلوماسية والإعلام أدوات لتبرير السياسات:** يُفترض أن الولايات المتحدة تستخدم الدبلوماسية والإعلام كأدوات لتبرير مواقفها المزدوجة، سواء داخلياً لتهدئة الرأي العام الأمريكي، أو دولياً لتسويق سياساتها على أنها ضرورية ومبررة.

- **الدعم العسكري الأمريكي مدفوع بالاستراتيجية أكثر من الضرورة:** يُتوقع أن الدعم العسكري واللوجستي الذي تقدمه الولايات المتحدة في الأزمات يعتمد على الفائدة الاستراتيجية التي يمكن أن تحققها، سواء عبر تعزيز حلفائها أو إضعاف خصومها.
- **ازدواجية السياسة الأمريكية تؤثر سلباً على سمعتها الدولية:** يُفترض أن المعايير المزدوجة في السياسة الخارجية الأمريكية تُضعف مصداقيتها على الساحة الدولية، وتؤدي إلى زيادة الانتقادات وتفاقم العداء من قبل بعض الدول والشعوب.
- **الانحياز في المؤسسات الدولية جزء من السياسة الأمريكية:** يُتوقع أن مواقف الولايات المتحدة في المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن تعكس ازدواجية معاييرها، حيث يتم استخدام هذه المؤسسات لخدمة مصالحها أو مصالح حلفائها، مع تجاهل مواقف الدول الأخرى.

أهداف الدراسة

- **تحليل معايير السياسة الخارجية الأمريكية:** تهدف الدراسة إلى فهم الأسس التي تُبنى عليها السياسة الخارجية الأمريكية، سواء كانت قائمة على القيم التي تعلنها، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو على المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية.

- **كشف ازدواجية المعايير في تعامل الولايات المتحدة مع الأزمات الدولية:** تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أوجه التناقض في السياسة الأمريكية، من خلال مقارنة موقفها من الحرب على غزة مع موقفها من الحرب الأوكرانية.
- **فهم تأثير السياسة الأمريكية على العلاقات الدولية:** تهدف الدراسة إلى دراسة كيف يؤثر السلوك الأمريكي في الأزمتين على علاقاتها مع الدول الأخرى، سواء مع حلفائها أو مع خصومها، وما إذا كان يؤدي إلى تعزيز أو تراجع نفوذها الدولي.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تقديم تحليل مقارن بين تعامل الولايات المتحدة مع أزمات دولية مختلفة.
- توفر إطاراً نظرياً لفهم ازدواجية المعايير في السياسات الخارجية للدول الكبرى، مما يمكن الباحثين من تحليل مواقف مشابهة في سياقات أخرى.

أسباب اختيار الموضوع

التناقض الواضح في السياسة الخارجية الأمريكية: التباين الكبير في تعامل الولايات المتحدة مع الحرب على غزة والحرب الأوكرانية يثير اهتماماً أكاديمياً وسياسياً لفهم دوافعه ومعاييره.

أهمية الأزمات المدروسة: الحرب على غزة والحرب الأوكرانية تُعتبران أزمتين مركزيتين في السياسة الدولية، ولكل منهما تأثير كبير على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

تسليط الضوء على تأثير هذه السياسات على الأطراف المتأثرة مباشرة، مثل الشعب الفلسطيني والأوكراني.

الحاجة إلى دراسة نقدية: تقديم تحليل نقدي للسياسة الأمريكية يُسهم في فهم كيفية تأثير القوى الكبرى على النظام الدولي، خاصة في ظل تزايد الانتقادات لازدواجية المعايير.

منهجية الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي: يتم استخدام هذا المنهج لوصف السلوك الأمريكي في الأزمتين وتحليله بناءً على المعطيات المتوفرة، لفهم السياسات المتبعة وأسبابها.

المنهج المقارن: يُستخدم هذا المنهج لمقارنة السلوك الأمريكي تجاه الحرب على غزة والحرب الأوكرانية، من حيث السياسة والدعم والتأثيرات على المستوى الدولي.

صعوبات الدراسة

الحصول على المعلومات الدقيقة: قد تكون بعض المعلومات حول السياسات الأمريكية حساسة أو غير متوفرة بشكل علني، مما قد يحد من القدرة على تحليل بعض الجوانب.

التباين في الروايات الإعلامية: وجود اختلافات كبيرة في التغطية الإعلامية بين المصادر الغربية والمصادر المحلية يجعل من الصعب أحياناً الوصول إلى رؤية موضوعية.

تشعب الموضوع: تنوع الجوانب التي تتناولها الدراسة، مثل الأبعاد السياسية والعسكرية والإعلامية، يتطلب جهداً كبيراً لضمان شمولية التحليل.

التحيزات الأكاديمية: بعض المصادر الأكاديمية قد تعكس مواقف سياسية معينة، مما يتطلب الحذر في استخدامها لضمان حيادية النتائج.

الفصل الأول: مقاربة نظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد

تُعد السياسة الخارجية الأمريكية من أكثر السياسات الدولية إثارة للجدل والاهتمام، نظراً لتأثيرها العميق على النظام الدولي والعلاقات بين الدول. وقد سعت مختلف نظريات العلاقات الدولية إلى تفسير السلوك الخارجي للولايات المتحدة انطلاقاً من منطلقاتها النظرية المختلفة، مما أدى إلى تعدد زوايا النظر واختلاف التفسيرات.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يعالج كل منها توجهاً نظرياً معيناً في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية. يتناول المبحث الأول المقاربات الواقعية، حيث يركز على الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة باعتبارهما من أقدم وأهم النظريات التي فسرت السلوك الدولي على أساس القوة والمصلحة الوطنية. ثم ينتقل المبحث الثاني إلى المقاربات الليبرالية، والتي تقدم رؤية مغايرة تؤمن بإمكانية التعاون الدولي وفاعلية المؤسسات والقيم الديمقراطية في توجيه السياسة الخارجية. وأخيراً، يُخصص المبحث الثالث لـ المقاربات البديلة والنقدية، من خلال استعراض النظرية البنائية والنظرية الماركسية النقدية، وهما نظريتان حاولتا تجاوز الثنائيات التقليدية في تحليل السياسة الدولية، عبر إدماج مفاهيم مثل الهوية، الثقافة، الهيمنة، والاقتصاد السياسي العالمي.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم عرض تحليلي مقارن لأبرز هذه المقاربات، بهدف تعميق الفهم حول الأسس النظرية المختلفة التي استندت إليها لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى قدرتها على تفسير الظواهر المعاصرة في هذا السياق.

المبحث الأول: المقاربات الواقعية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكي

تُعد المقاربات الواقعية من أبرز الأدوات التحليلية لفهم السياسة الخارجية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد هيمنت الواقعية، بمختلف تياراتها الكلاسيكية والجديدة، على الفكر الاستراتيجي الأمريكي لعقود طويلة، حيث تفسر السلوك الخارجي للدولة انطلاقًا من مفاهيم القوة، الأمن، والمصلحة الوطنية، في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب السلطة العليا. ويُظهر هذا المبحث كيف فسرت الواقعية الكلاسيكية ثم الواقعية الجديدة الديناميكيات التي تحكم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التركيز على الأهداف الإستراتيجية للدولة، ودورها كفاعل عقلاني يسعى إلى تحقيق توازن القوى والحفاظ على البقاء.

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية

لقد ظهرت الواقعية التقليدية في عام 1940، حيث هيمنت على عقول الشباب من الدارسين لمادة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، وتمت معالجتها من الأكاديميين إلى عام 1950. الواقعية كنظرية سياسية ترجع جذورها إلى تاريخ تأكيدات ثوسيديدس قبل أكثر من ألفي عام في حوارات ميليان بأن "الأقوياء يصنعون كل ما تمكنهم القوة من صنعه". فقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما أسماه فريدريك الأكبر "المبدأ الدائم للحكام".[1]

أولاً: الأصول التاريخية للواقعية الكلاسيكية

لقد كانت بداية ظهور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان، وذلك من خلال قيام الفيلسوف اليوناني "ثيديديس" بوضع الأسس العامة لها، وذلك

[1] حمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، ع. 46، ص. 12.

يرجع إلى خلفية خبرته بحرب البيلوبونيز، حيث رأى أن السبب الرئيسي للحروب القائمة آنذاك هو قوة أثينا والخوف من "إسبرطة".

ثم جاءت فكرة الدولة بداية عند الإمبراطورية الرومانية المسيحية، حيث وجد نوع من الوحدة المدنية في أوروبا فيما بين 1500 و1800 ميلادية.[2]

ويعد مكيافيللي (1469–1527) أول من كتبوا في عصر النهضة، وقد قدم آراءه الفكرية بهذا الصدد في مؤلفاته، ومن أشهرها كتاب الأمير الذي نال شهرة عالمية. ويُعد نيكولا ميكافييلي أول محلل سياسي حديث للقوة، وقد حاول في كتابه "الأمير" وغيره أن يعطي صورة واضحة للقوة وكيفية استخدامها من قبل الحكام، وهي لحد الآن موضوع جدل ونقاش، وانطلاقاً من مقولته الشهيرة: "الغاية تبرر الوسيلة".[3]

توماس هوبز: ركّز على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان من خلال مقولته "حرب الجميع ضد الجميع"، كما يرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن ثم فإن الإنسان دائماً يسعى لامتلاك مزيد من القوة. وبالتالي، يؤكد توماس هوبز على أهمية القوة في العلاقات الدولية.[4]

ثانياً: مبادئ النظرية الواقعية الكلاسيكية

الأخلاق ليست المحدد السياسي (فصل تام بين الأخلاق والسياسة).

اعتبار التاريخ مخبرًا لدراساتهم، حيث إن النظرية السياسية هي نتاج التجارب التاريخية، واهتم الواقعيون بدراسة التاريخ.

---

[2] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007)، ص. 133–135.

[3] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص. 146.

[4] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سابق، ص. 133–135.

السلوكية الدولية تتحكم فيها عوامل موضوعية كامنة في الطبيعة البشرية، وبالتالي وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية. ومن الخطأ، كما فعل المثاليون، الرهان على أن المعرفة والثقافة يمكن أن تغير بسهولة من الطبيعة البشرية والرأي العام.

المصالح غير منسجمة بين الدول، بل متناقضة وقائمة على علاقات الصراع، والقائد السياسي يتصرف طبقًا للمصلحة الوطنية.

للفرد حق أخلاقي، أما الدولة فلا يمكن أن تقدم موقفًا على حساب عمل سياسي. كما أن الرأي العام يتغير بشكل سريع، لذلك لا يصلح الاعتماد عليه كمرشد لصانع القرار.

ثالثاً: المفاهيم المركزية في النظرية الواقعية الكلاسيكية

تُعتبر مفاهيم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، والعقلانية من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول، وكذلك لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية. وتتمثل هذه المفاهيم في:

مفهوم توازن القوى:

يمثل توازن القوى، وفقاً للنظرية الواقعية، من المنظور الكلاسيكي ضمانة لتحقيق السلم. فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما، فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب. ويشير في مفهومه المعاصر إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب؛ فطبيعة النمو الاقتصادي وسرعته يزيدان من مقدرات الدول، مما يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحروب.

القوة:

تُعتبر القوة محددًا رئيسيًا للسلوك الدولي. ففي ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، تبقى الدول قوية لأنها إما قوية بذاتها أو لأن دولًا أخرى تضمن حمايتها.

ويجب أن تجعل هدفها الأول هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها، لأن القوة تعني القدرة على خوض الحرب، ولهذا تؤكد الدول دائمًا على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية.[5]

المصلحة القومية:

تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية. ومن ثم، تكون السياسة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة.

رابعاً: نقد النظرية الواقعية التقليدية

رغم أن النظرية الواقعية تقدم تفسيرًا علميًا للظواهر الدولية، فإن بروز نظريات جديدة مثل الليبرالية الجديدة، وما بعد الحداثة، والنظريات النقدية والبنائية، قد شكّل تحديًا واضحًا لها. فقد أكدت هذه المدارس أن الواقعية لم تعد قادرة على الهيمنة على مجال العلاقات الدولية، وسعت إلى توضيح الجوانب المهملة واقتراح حلول للمشكلات المطروحة.[6]

قرنت النظرية بين مفهوم المصلحة القومية والقوة، وجعلتهما مرادفين، في حين أن المصلحة القومية قد تتغير دون أن يكون للقوة ارتباط مباشر.

ترى الواقعية أن تطبيق سياسة توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة العلاقات الدولية، لكن هذه السياسة أثبتت فشلها، كما حدث في الحرب العالمية الأولى.

أهملت النظرية البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية، رغم تزايد تأثير الأخلاق في السياسة العالمية.

---

[5] ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، تاريخ الاطلاع: 2025/04/03، على الرابط: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[6] مي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، على الرابط: faculty.kfupm.edu.sa/IAS/alosail/Lectures/lectures

قللت من أهمية المؤثرات الأيديولوجية، واعتمدت فقط على مفهومي القوة والمصلحة كأساس للسلوك الدولي.

لم تميز بين أنواع القوة: القوة كأداة لتحقيق أهداف، والقوة كغاية في حد ذاتها.[7]

بعض الانتقادات المضادة من جانب الواقعية:

ترفض الواقعية التقليدية ما تطرحه المقاربات الراديكالية والواقعية–الليبرالية بشأن تحولات جذرية في النظام الدولي أو تراجع دور الدولة القومية، مؤكدة أن البنية الفوضوية للنظام العالمي، في ظل غياب سلطة مركزية، تجعل من القوة العامل الحاسم في فهم العلاقات الدولية. ووفقًا لهذا التصور، فإن العلاقات بين الدول تُحدَّد وفقًا لتوزيع القوة، حيث التفاوت في الإمكانيات يُنتج صراعات مستمرة.

ورغم المساواة الشكلية بين الدول، إلا أن عدم التوازن في القوة يدفع باتجاه التنافس والصراع، ويجعل من بيئة العلاقات الدولية ساحة مفتوحة للتحولات المرتبطة بموازين القوى، دون الالتفات إلى الديناميات السياسية أو الاجتماعية العميقة. [8]

ويرى الواقعيون أن النظام الدولي يتسم بالاستمرارية التاريخية، وأن التغيرات فيه ليست جذرية بل تقتصر على إعادة ترتيب موازين القوة. من هذا المنطلق، فإن بيئة السياسة الدولية عندهم تُصوَّر كفضاء فوضوي تتكرر فيه الحروب والتنافس، حيث لا وجود لسلطة عليا تفرض الأمن، ولا لدولة عالمية تنظم النظام الدولي.

وقد أدى هذا المنظور إلى ظهور نظريات جديدة تسعى لتجاوز محدودية الطرح الواقعي من خلال دمج المتغيرات الداخلية لفهم سلوك الدول على الساحة الدولية. [9]

---

[7] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص. 161.

[8] نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، السياسة الدولية، 1985، ص. 26–29.

[9] مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 108.

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة، التي تُعرف أيضاً بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، امتداداً للواقعية التقليدية في الثمانينات. ومن أبرز منظّريها: كينيث والتز، ستيفن كريزنر، روبرت جيلبن، روبرت تاكر، وجورج مودلسكي. هؤلاء المنظرون تجاوزوا أسلافهم من الواقعيين التقليديين من خلال جهودهم في بناء نظرية تجريبية (Atomistic Empiricism). كانت الإستراتيجية الأساسية لوالتز في الحفاظ على الواقعية في مواجهة التعددية تكمن في تقييد نطاق الواقعية كنظرية أولاً.[10]

في حين أن مورغانثو كان ينظر إلى "النظرية" كمفهوم فضفاض، رغم تكراره الحديث عن قوانين السياسة، فإن كينيث والتز قدّم تعريفاً دقيقاً للنظرية منذ الفصل الأول من كتابه، مستخدماً مفاهيم مستمدة من فكر كارل بوبر العلمي كما تظهر في النظرية الاقتصادية الحديثة. وقد وسّع والتز مفهوم القوة ليشمل عناصر تتجاوز القدرات القتالية، محاولاً الربط بين قوة الدولة وعناصر مثل: المساحة، والموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ومستوى النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي، والكفاءة.

01-تتمثل السمات الأساسية للواقعية الجديدة في النقاط التالية :

تُعد الواقعية الجديدة امتدادًا مطورًا للواقعية التقليدية، وتتميز بعدة سمات أساسية، أبرزها تركيزها على الصراع الدولي للسيطرة من خلال العلاقات الاقتصادية، ورفضها لتحليلات الليبرالية والراديكالية التي تفصل الاقتصاد عن السياسة. كما تُؤكد على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل

[10] مي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، تاريخ الاطلاع: 2025/04/12، على الرابط: faculty.kfupm.edu.sa/IAS/alosail/Lectures/lectures

الأساسي في النظام الدولي، حيث تسعى لضمان بقائها في بيئة فوضوية تفتقر لحكومة عالمية، وهو ما يُعرف بمبدأ "الاعتماد على الذات".[11]

يرى كينيث والتز، أحد أبرز منظري هذا الاتجاه، أن سلوك القوى الكبرى ينبع من بنية النظام الدولي لا من سياساتها الداخلية، ما يُبرز الطابع النسقي للواقعية الجديدة. وتُركّز النظرية على ثلاث ركائز رئيسية:

أولاً، الدولة كفاعل عقلاني ووحدوي، توجه سلوكها حسابات دقيقة للمصلحة والبقاء، مستندة إلى نموذج "الرجل الاقتصادي" في تحليل سلوك الفواعل الدولية، كما عبّر عن ذلك هنري كيسنجر بقوله إن السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية. [12]

ثانياً، تؤمن الواقعية الجديدة بأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تفرض على الدول سلوكًا معينًا يهدف إلى البقاء، لا إلى تعظيم القوة كما في الواقعية التقليدية. وتُعرف الفوضى بغياب سلطة مركزية، مما يدفع الدول إلى التصرف وفق منطق "المساعدة الذاتية" للحفاظ على أمنها واستقرارها. [13]

ثالثاً، تُقصي الواقعية الجديدة العوامل الداخلية عن تفسير السياسة الخارجية، معتبرة أن النظام الدولي هو المحدد الرئيسي لسلوك الدول، في تجاهل واضح لتأثيرات السياسات الوطنية أو الهويات الثقافية الداخلية.

02 – المفاهيم المركزية للواقعية الجديدة:

النظام الدولي:

[11] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص. 18.

[12] المرجع نفسه.

[13] بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية،

اتخذ الواقعيون من النظام الدولي موضوعاً رئيسياً لدراسة وتحليل نظريتهم، بالاستناد إلى الأفكار النظامية والبنيوية المقتبسة من نظرية النظم لمورتن كابلن. وعندما نتحدث عن النظام الدولي هنا، فإننا نقصد أيضاً أنظمته الفرعية مثل النظام ثنائي القطبية أو التعددية القطبية، وكذلك الدولة كفاعل أساسي فيه.

توازن القوى:

ما يميز نظرية والتز لتوازن القوى هو فصله بين المستوى النظامي الكلي والمستوى الجزئي، إذ يرى أن نظريته هي نظرية بحتة حول النظام دون توابعه الجزئية. فهو يعتمد على النظام الدولي كمستوى أساسي للتحليل، وعلى الدولة كمستوى ثانوي للتحليل.

الأمن:

يُعد الأمن الهدف الأساسي الذي يسعى الواقعيون الجدد لتحقيقه في تنظيرهم للعلاقات الدولية ضمن إطار الواقعية الجديدة، وذلك بديلاً عن الكلاسيكيين الذين يركزون فقط على القوة. وهذا ما دفع ببعض المحللين في العلاقات الدولية إلى تصنيف الواقعية الجديدة ضمن الاتجاه الأخلاقي أكثر من الواقعي.

المبحث الثاني: المقاربات الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية

تمثل الليبرالية أحد الاتجاهات الفكرية الرئيسة في دراسة العلاقات الدولية، وتُعد من المقاربات التي تركز على الأبعاد القانونية والأخلاقية والمؤسساتية في تحليل السياسة الخارجية للدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظهرت الليبرالية كرد فعل على النزعة الواقعية التي تركز على القوة والصراع، لتقدم تصوراً مختلفاً يقوم على التعاون والاعتماد المتبادل واحترام حقوق الإنسان. وتفترض الليبرالية أن الإنسان عقلاني يسعى لتحقيق المنفعة، وأن النظام الدولي، رغم فوضويته، يمكن تنظيمه وتحسينه عبر القوانين والمؤسسات.

وفي هذا السياق، انقسمت الليبرالية إلى اتجاهين أساسيين: الليبرالية الكلاسيكية، التي ركزت على دور الفرد والحقوق الطبيعية والديمقراطية في تشكيل السياسة الخارجية، والليبرالية الجديدة (المؤسسية)، التي أولت أهمية كبرى لدور المؤسسات الدولية والعلاقات العابرة للدول، مؤكدة على إمكانية تحقيق التعاون حتى في ظل نظام دولي فوضوي. ويُظهر هذان الاتجاهان كيف تُفسر الليبرالية السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها انعكاساً لمنظومة قيمية ومؤسساتية تهدف لتحقيق السلم والتعاون الدولي، مع احترام الحقوق والحريات الأساسية.

فيما يلي، سنتناول كل من الاتجاهين بالتفصيل، لبيان كيفية مساهمتهما في تفسير توجهات الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

المطلب الأول: الليبرالية الكلاسيكية

ظهرت الليبرالية الكلاسيكية كأيديولوجية في الفكر السياسي والاقتصادي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. شكل الفرد محور اهتمام الليبرالية، وظهر هذا الاهتمام في كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو في الاقتصاد، حيث ركزوا على أهمية الفرد وضرورة عدم تقييده من قبل الدولة. كما نجد الاهتمام بالفرد واعتباره بمثابة وحدة التحليل في كتابات ديفيد هيوم في الفلسفة والمنطق. أما المدرسة النفعية لجيرمي بنثام وجون ستيوارت ميل فقد صورت الناس باعتبارهم أفراداً يتمتعون بالرشد والعقلانية، يستطيعون تحقيق مصالحهم دون تدخل من الدولة.

(1) لوك والقانون الأخلاقي لحالة الطبيعة

تقبل المدرسة الليبرالية بفكرة الفوضى على اعتبارها الآلية الحاكمة للعلاقات الدولية، ولكنها ترفض التداعيات النظرية المترتبة عليها والتي تقول بها النظرية الواقعية.[14] ويرى لوك أن

[14] جمال عبد الجواد، المصلحة والهوية والمؤسسات: السياسات الخارجية للدول العربية في المراحل الانتقالية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، أكتوبر 2011، المجلد (46) ، ص33.

قانون الطبيعة موجود قبل السياسة، وحقيقة أن الله جعلنا متساويين تعني إمكانية معرفة المبادئ الأساسية للسياسة مثل الحقوق الطبيعية في أن نكون أحراراً من أي سلطة لم نساهم في اختيارها. أي أن القانون الأخلاقي يسبق السياسة. يقول لوك إن وجود الفوضى لا يعني قتل الآخرين بحرية، لأن هذه هي الطريقة التي نفكر بها في القوانين الأخلاقية، فهي تظل فاعلة حتى عندما لا يكون هناك من يطبقها. استخدمت أفكار لوك للدفاع عن حقوق الإنسان ولإعادة التوزيع العالمي للثروة من القلة الغنية إلى الفقراء على أساس أنه لا حق للأغنياء في الاستحواذ على كامل الثروة.[15]

وتجد فكرة حقوق الإنسان العالمية جذورها في فكرة القانون الطبيعي، والجدل الذي دار في الغرب خلال حقبه التنوير بشأن حقوق الإنسان، وفي خبرة الأفراد الذين تعرضوا للحكم التعسفي من قبل الدولة. وتعتبر وثيقة الماجنا كارتا (1215)، وتطور القانون العام الإنجليزي، ووثيقة الحقوق 1689، بمثابة العلامات البارزة على طريق صياغة حقوق الإنسان. وكذلك الأمر بالنسبة للإسهامات الفكرية لكل من جروتيوس في "قانون الأمم" وروسو في "العقد الاجتماعي" ولوك في "الرضا الشعبي وحدود السيادة".

(2) بنثام والقانون الدولي

اتبع جيرمي بنثام منهجاً مختلفاً، وذلك على خلفيته الفلسفية المعروفة بالمدرسة النفعية. يرى النفعيون أن الحكم على الأمور السياسية لابد أن يرتكز إلى شيء يمكننا قياسه. بمعنى أنه يمكننا تصنيف الأشياء تبعاً لما إذا كانت تهدف لإنتاج الفائدة أو المزايا أو المتعة أو الخير أو السعادة، أو أن تمنع حدوث الشر أو الألم أو التعاسة. وبالتالي علينا تنظيم حياتنا السياسية بصورة تضمن تحقيق الحد الأعلى من السعادة أو المنفعة. يرى بنثام أن مفهوم النفعية يوفر

[15] جوانيتا إلياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الفرقد، دمشق، 2016 ، ص93.

مضموناً لمعنى الخير والشر أو الصواب والخطأ. وعليه فإن مشروع بناء قانون دولي ينبغي أن يضحي بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح قيم الفائدة الأكبر لكل الأمم.[16]

(3) إيمانويل كانط والاتحاد الدولي

يعد إيمانويل كانط الفيلسوف الألماني من أهم كتّاب الليبرالية وله تأثير كبير على تطور الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية. يرى كانط أنه يجب التعامل مع البشر على اعتبارهم كيانات أخلاقية مستقلة، كما أن الوصايا الأخلاقية هي قطعية وليست نفعية، بمعنى أننا نتصرف بأخلاقية لأن ذلك واجب علينا وليس لأن في ذلك تحقيق للفوائد. وعليه لابد من تشكيل حياتنا السياسية والاجتماعية – وبالتالي السياسة الدولية – بصورة تحقق الهدف الأخلاقي. ومن هنا ينادي كانط بالعالمية (Cosmopolitan)، وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين يونانيتين: Cosmos بمعنى عالم وPolis بمعنى مدينة، وهي من وجهة نظره حل سياسي لمشكلة الفوضى الدولية.[17]

يرى كانط أنه لا يمكن تحقيق السلام في عالم يسوده اللاعدالة، كما لم ينادِ كانط بحكومة عالمية تنتقص من سيادة الدول، ولكنه نادى باتحاد كونفدرالي مكون من دول حرة يحكمها القانون. ولم يطالب كانط بتحقيق ذلك على وجه السرعة. وفي حين رأى الكثيرون أن فكر كانط يتسم بالمثالية (الطوباوية)، إلا أنه من الجدير بالذكر أن كانط – وفي سبيل الوصول إلى عالم يسوده العدالة – اشترط ضرورة توافر ظروف معينة، تشمل بداية تكوين الجمهوريات عوضاً عن الملكيات أو الديكتاتوريات، وبكلمة أخرى نادى بالديمقراطيات الليبرالية.

4) مايكل دويل والسلام الديمقراطي

[16] مرجع نفسه ، ص93.

[17] المرجع نفسه ، ص95.

في كتابه "طرق الحرب والسلام"، تتبع دويل تطور العلاقات الدولية من ثيوسيديدس وكتابته عن الحرب البيلوبونيزية منذ 2500 عام مضت. كان دويل من أوائل من اتبع فكر كانط حول السلام الديمقراطي. لقد كان الواقعيون الكلاسيكيون على وعي بأولوية القوة وسياسات القوة في حالة الحرب البيلوبونيزية، فقد كان الأمر متعلقاً بتنامي القوة الأثينية وبالتالي تزايد المخاوف الإسبرطية، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب بين اثنتين من أعظم القوى اليونانية. هذا التحليل الواقعي من ثيوسيديدس ركز على ضعف الدول المستقلة في أي نسق فوضوي. وما قاله لا يركز فقط على توابع "التغير" في ميزان القوة، ولكنه أيضاً يشرح الكثير عن الفاعلية، بمعنى كيف يفسر ويؤول القادة هذا التغير في القوة وبالتالي كيف يختارون أفعالهم لحماية أمنهم. كما كتب هوبز عن إنجلترا في القرن السابع عشر بعد الحرب الأهلية وأكد على ضرورة وجود قائد "قوي" لفرض النظام في الداخل والدفاع عن الدولة في الخارج في ظل نسق دولي فوضوي.[18]

5.فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ

قدم فرانسيس فوكوياما في مقاله الشهير "The End of History and the Last Man" (1992) تأويلاً لنهاية الحرب الباردة، حيث لفتت تحليلاته أنظار الجميع. وقدم مصطلح "نهاية التاريخ" كمرادف لمصطلح "نهاية الحرب الباردة"، وأدخله مجال الدراسات في العلاقات الدولية.

لم يعن فوكوياما أن التاريخ قد انتهى أو أن السياسة قد انتفت، أو أن الحرب والصراع في زوال. كما لم يقل إن انهيار الشيوعية كان يعني ضرورة تحول دول العالم إلى الديمقراطية الليبرالية بالرغم من تأكيد البعض لذلك على سبيل الترويج الإعلامي. ما كان يعنيه فوكوياما بنهاية التاريخ هو أن نهاية القرن العشرين قد قدمت جمعاً بين الديمقراطية الليبرالية من جهة،

[18] تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير 2016 ، ص257.

والرأسمالية من جهة أخرى، الأمر الذي أثبت تفوق أي بديل أو خيار سياسي يتضمن هاتين الصورتين من السياسة والاقتصاد. وقال إن السبب يكمن في أن هذا النظام يضمن إرضاء الطبيعة البشرية.[19]

ولتوضيح ذلك يقول فوكوياما إن الإنسان تحكمه رغبتان اثنتان: الأولى، هي الرغبة في الحصول على السلع المادية والثروة، الثانية، هي الرغبة في الوصول إلى المكانة الاجتماعية. والرأسمالية هي أفضل نظام اقتصادي يعظم إنتاج السلع والخدمات والتكنولوجيا التي تدر الثروة والنماء الاقتصادي.

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

يتمثل الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في تحقيق "التعاون" بين الدول والفاعلين من غير الدول، وتعترف الليبرالية الجديدة أن تحقيق ذلك التعاون يُعد أمراً صعباً في ظل ظروف الفوضى الدولية، وبالتالي فهي تؤكد أن المؤسسات الدولية هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك التعاون. يحدث التعاون عندما تضبط الدول سلوكها مع تفضيلات الآخرين بحيث تخرج السياسات متسقة مع سياسات شركائها من خلال معرفة أهدافهم وأخذها في الاعتبار.

ومن الجدير بالملاحظة أن الشكل السائد لليبرالية في مجال العلاقات الدولية إنما يقوم على أسس بنيوية تتجاوز فرضية السلام الديمقراطي، حيث تنادي الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المؤسساتية بالاعتماد الدولي المتبادل، على اعتباره الشكل الأمثل للعلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين في بيئة فوضوية.

[19] عمرو عادلي، أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، يناير 2013، المجلد (48) ، ص70.

إن الفكرة الجوهرية التي تمثل دافع الليبرالية الجديدة هي الاعتماد المتبادل المركب، وهو مصطلح يصف: "عالماً يساهم فيه اللاعبون من غير الدول في السياسات الدولية مباشرة، كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا، ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة الدولية".[20]

لقد وضع كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين بذور فكرة الاعتماد المتبادل المركب في بداية السبعينيات، وذلك لتفسير التطورات الجديدة آنذاك في البيئة الدولية، والمرتبطة باتساع نطاق الفاعلين من غير الدول وتزايد دورهم واكتسابهم مزيداً من المكانة والتأثير.

ويرى كل من ناي وكوهين أن عالم العلاقات عبر القومية يتميز بدرجة عالية من الاعتماد المجتمعي المتبادل، والتفاعل الكثيف عبر الحكومات والسياسات الداخلية، ومن ثم يمثل نموذجاً مثالياً للاعتماد المتبادل المركب، حيث لا يمكن الفصل في تحليل الاعتماد المتبادل بين القوى العابرة للقوميات والقوى الداخلية.

كما يرى كل منهما أن أهم تأثير للتفاعلات عبر القومية في الدول إنما يتمثل في تغيير التوجهات الداخلية، سواء للأفراد أو للنخب، هذا فضلاً عن تشجيع "التعددية الدولية"، والتي يعني بها ناي ربط جماعات المصالح الوطنية بالبنى والهياكل عبر القومية بما يؤدي إلى الإسهام في تدويل السياسة الداخلية.

أضف إلى ذلك أن التفاعلات عبر القومية المرتبطة بالنقل والتمويل ربما تخلق نوعاً من التبعية للدول، حيث يترجم ذلك مباشرة في سياسات محددة تتبعها الحكومة، ولا تستطيع التخلي عنها باتباع سياسات مستقلة بدون تكلفة سياسية غالباً ما تكون عالية، الأمر الذي يثير مشكلات للدول الصغيرة أو الضعيفة، أي أنه بالرغم من أهمية العلاقات عابرة القومية، فإنها ربما تجعل الدول تعتمد على قوى لا تستطيع السيطرة عليها.[21]

---

[20] إلياس ، مرجع سبق ذكره ، ص101.

[21] سعاد محمود أبو ليلة، عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (192)، إبريل 2013، المجلد (48) ، ص7.

وتشير الملاحظة إلى ظهور فاعلين آخرين من غير الدول، الأمر الذي يفصح عنه المنظور "التعددي" في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدول، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول في السياسة الداخلية والإقليمية والعالمية.

هذه النظرة التعددية – الأكثر تعقيداً – للعلاقات الدولية مردها إلى ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغيرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع تراجع سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية. وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلاً عن تغير أشكالهم ومضامين تأثيرهم.

وبكلمة أخرى، فإن معظم تأثيرات الفاعلين من غير الدول، كشركات النفط متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها، ذات طبيعة اختراقية تساومية للدولة، أي أن هؤلاء الفاعلين مثلت معظم تأثيراتهم في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها، وذلك في سبيل خلق أنماط تساومية تجعل الدولة تقر بشركاتهم في ممارسة تلك الوظائف.[22]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تهتم الليبرالية الجديدة بما يسمى بـ"السياسات الدنيا"، أي القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما يسمى بـ"السياسات العليا"، وهي القضايا المتعلقة بالأمن. حيث تمثل العلاقات الدولية التي تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية (السياسات الدنيا) جزءاً كبيراً من العلاقات الدولية، وهذا النوع من العلاقات السياسية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للدول. فالدولة التي ترجح (الأمن) على حساب التعاون الاقتصادي قد تخسر الكثير على مستوى الفرص التعاونية الرابحة.

إن نظرة الواقعيين الجدد تقتصر على السياسات العليا، أي السياسات الأمنية، لأنها تؤسس هرمية القضايا بحيث تضع أولوية للسياسات العليا مقارنة بالسياسات الدنيا. وإذا أخذنا الاعتماد

[22] عمرو ، مرجع سبق ذكره ، ص3.

المتبادل المركب في الاعتبار، نجد أن القوة العسكرية ليست حاسمة في كل جوانب العلاقات الدولية. وبذلك فإن الواقعية تزيد من حدة الصراع في العلاقات الدولية.

وبالتالي، فإن ما يميز المؤسساتيين الليبراليين الجدد عن الواقعيين الجدد هو الادعاء بأن الاعتماد الدولي، المدعوم بالمؤسسات الدولية القائمة، يعني أن هناك حيزاً كبيراً للتعاون في القضايا الدولية. هذا مع الأخذ في الاعتبار اتفاق المؤسساتيين الليبراليين الجدد مع الواقعيين الجدد في أنهم يقبلون بأن العلاقات الدولية فوضوية، ويقبلون أيضاً أن الدولة ذات السيادة هي الفاعل الأهم في السياسة الدولية، وأن الدولة كيان عقلاني رشيد تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة.

ومن هنا يُطلق البعض على كل من الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة "Mainstream" أو الاتجاه الغالب في دراسة العلاقات الدولية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف الليبرالية الجديدة عن الليبرالية الكلاسيكية لأنها تركز على الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية لتحقيق وتطويع نتائج جماعية معينة. ولذلك فهي مؤسساتية.

المبحث الثالث: المقاربات البديلة والنقدية في تفسير السياسية الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: النظرية البنائية

تُعتبر النظرية البنائية إحدى أبرز نظريات العلاقات الدولية، وعلى الرغم من نشأتها الحديثة مقارنة بالنظريتين الواقعية والليبرالية، فإنها تمكنت من خلال أفكارها وطرحها الفكري من أن تضاهي النظريات التقليدية الكبرى في هذا المجال. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض تطور النظرية البنائية، إلى جانب أبرز أقسامها وتصنيفاتها.

تعريف النظرية البنائية

تُعد النظرية البنائية من النظريات الأساسية في علم الاجتماع، غير أنها دخلت مجال العلاقات الدولية نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وأصبحت من أبرز النظريات فيه. وقد ساهمت أعمال مفكرين مثل "ألكسندر وندت"، و"نيكولاس أونوف"، و"فريدريك كروتشويل" في تأسيس معالمها. ويُعد كتاب ألكسندر وندت "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" (1999) من أبرز المراجع، حيث طرح نسقًا بنائيًا جديدًا يعارض المنطلقات العقلانية للنظرية الواقعية الجديدة، مقدّمًا بديلاً يقوم على الفهم الاجتماعي للسياسة الدولية. [23]

تركز البنائية على دور الأفكار والثقافة والهويات في تشكيل العلاقات الدولية، وتطرح أسئلة محورية مثل: كيف تتشكل هوية الدولة؟ وكيف تؤثر البيئة والسياق الثقافي في سلوك الفاعلين ومصالحهم؟ وتُميز البنائية نفسها عن النظريات الأخرى بتركيزها على كيفية بناء العلاقات الدولية، بدلاً من مجرد وصفها أو تبريرها أيديولوجيًا. كما تعتبر نظرية أنطولوجية تهتم بتكوين العالم الاجتماعي، وتربط بين الذات والموضوع، من خلال فهم الفاعلين لما هو مقبول ومرغوب في السلوك الاجتماعي. [24]

تصنيفات وأقسام النظرية البنائية

يُعد التنوع في أقسام النظرية البنائية وتعدد تصنيفاتها من أهم ميزاتها التي تتميز بها، والتي تمنحها القدرة على فهم وشرح السياسة الدولية والعلاقات الدولية بشكل أكبر. وبشكل عام، هناك نوعان من التصنيفات للنظرية البنائية والتي تنقسم من خلالها إلى عدة أقسام وهي:

التصنيف الأول على صعيد المستوى :مستوى النظام، مستوى الوحدة، ومستوى الكل.

[23] عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد (18)، شتاء 2010، ص. 111.

[24] حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد (33)، العدد (4)، أبريل 2005، ص. 165.

- **مستوى النظام أو النسق** :يُقصد به ذلك المستوى الذي يركز على المجال الخارجي الدولي، ويقبل بالتوجهات الواقعية الجديدة في تبني المنظور الذي يركز على التفاعلات بين الفاعلين من الدول الموحدة. وتُعد كتابات "وندت" أفضل مثال على البنائية النظامية[1]، حيث اعتمد وندت على المنظور النسقي الذي يحصر المصادر المشتركة لهوية الدولة بالتركيز فقط على كيف أن السياقات البنيوية، العمليات، المسارات النسبية، والممارسات الاستراتيجية تنتج وتعيد إنتاج أشكال مختلفة لهوية الدولة.[25]

- **البنائية على مستوى الوحدة** :بدلاً من التركيز على المجال الدولي الخارجي، فهي تركز على العلاقة بين المعايير الاجتماعية والقوانين الداخلية للدولة وهويات ومصالح الدولة. وتُعد كتابات "بيتر كاتزنشتاين" عن سياسات الأمن القومي في ألمانيا واليابان (1996 – 1999) مثالاً دالاً على هذا النوع من البنائية. فقد بدأ بتفسير لماذا تقوم دولتان بتبني سياسات أمن قومي مختلفة تماماً داخلياً وخارجياً، رغم وجود خبرة واحدة ومشتركة لها في الهزيمة العسكرية، الاحتلال الأجنبي، التنمية الاقتصادية، والانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية. ويؤكد كاتزنشتاين على أهمية المعايير الاجتماعية والقانونية والقومية والمحددات الداخلية للسياسات القومية. فضلاً عن ذلك، فإن البنائية على مستوى الوحدة تتمتع بميزة القدرة على تفسير تنوع الهويات والمصالح والسلوك عبر الدول.[26]

[25] مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012–2013، ص.

[26] سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014، ص. 336–337.

- **البنائية الكلية أو "الكلانية** :"يمكن القول إنها تجمع بين النوعين، فهي فضلاً عن تركيزها على المجال الدولي الخارجي، تركز أيضاً على الظواهر المحلية الداخلية التي تتفاعل مع الظواهر الدولية والخارجية لتُكوّن النظام الداخلي.[27]

ومما تقدم يمكن القول إن النظرية البنائية هي نظرية حديثة في العلاقات الدولية، سيما إذا ما تمت مقارنتها بالنظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية، كما أنها نظرية اجتماعية تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من تعدد أقسامها وتصنيفاتها، إلا أن جميع هذه الأصناف والأقسام تدور حول فكرة واحدة مفادها أن العلاقات الدولية هي مجموعة من التفاعلات الثقافية والفكرية، والتي يلعب الإدراك والفهم والتصور دوراً كبيراً فيها.

الفرضيات الأساس والمرتكزات الفكرية للنظرية البنائية

ترتكز النظرية البنائية الاجتماعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مجموعة من الفرضيات والأفكار المختلفة، والتي تميزها عن باقي نظريات العلاقات الدولية التقليدية. كما تتمحور هذه الفرضيات والأفكار حول أهمية ودور الثقافة والقواعد والمعايير، فضلاً عن اللغة والخطاب المستخدم من قبل الفاعلين في العلاقات الدولية. وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى هذه الفرضيات والمرتكزات الفكرية بشيء من التفصيل.

دور الأفكار والثقافة في تكوين العلاقات الدولية

يرى البنائيون أن الأفكار تُشكّل عنصراً محورياً في السياسة الدولية، إذ تنبع من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، مما يُنتج فهماً جماعياً مشتركاً أو "وعياً جمعياً"، يتجلى في ممارسات اجتماعية تُعيد إنتاج هذا الفهم باستمرار. ولهذا، فإن هوية الدولة ليست ثابتة، بل تتعدد وتتغير

[27] Ted Hopf, The Promise of Constructivism in International Relations Theory, International Security, Vol. 23, Issue 1, July 1998, p. 174.

بحسب السياق. فمثلاً، تُعد الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة قوة عظمى، وعدوًا لخصومها مثل كوريا الشمالية، وحليفًا استراتيجيًا لدول كبرى كالمملكة المتحدة.

كما أن هذه الممارسات لا تُعيد فقط إنتاج الهويات، بل تعيد أيضاً تشكيل الهياكل الاجتماعية التي تقوم على هذا الفهم الجماعي. فاعتبار النظام الدولي أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يعكس إعادة ترتيب لمكانة الولايات المتحدة وعلاقات النظام الدولي. ويعتقد البنائيون أن الأفكار بالنسبة لهم تشبه أهمية القوة لدى الواقعيين الجدد، إذ يُنظر إليها كمحرك رئيسي لتشكيل المعايير والسلوك داخل المجتمع الدولي. [28]

بالإضافة إلى ذلك، تُعد الثقافة عاملًا مؤثرًا آخر في البناء السياسي الدولي، إذ تمثل نمط حياة المجتمع ومعتقداته وقيمه وممارساته. فهي التي تُميز مجتمعًا عن آخر، وتشكل رؤيته لغيره، وبالتالي تُسهم في بناء تصورات الدول وسلوكها تجاه بعضها البعض. [29]

المطلب الثاني: النظرية الماركسية (النقدية)

تُعد النظرية الماركسية من أبرز المقاربات النقدية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وقد انطلقت من الفكر الماركسي الكلاسيكي الذي طوّره كارل ماركس وفريدريك إنجلز، حيث تُركّز على البنى الاقتصادية لفهم الديناميكيات السياسية. وعلى الرغم من أن الماركسية لم تُصمم أصلاً لتحليل العلاقات الدولية، فإن تطورها أفرز تيار "الماركسية النقدية" الذي فسّر هذه العلاقات من منظور الصراع الطبقي والهيمنة الاقتصادية والبنى الرأسمالية العالمية.

[28] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2014–2015، ص. 361.

[29] خالد حامد شنيكات، غالب عبد، التنبؤ في العلاقات الدولية: دراسة في الأدبيات النظرية، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة السلط، الأردن، المجلد (39)، العدد (23)، 2012، ص. 612.

تعتمد الماركسية على المادية التاريخية كمنهج لتفسير السياسة الخارجية، معتبرة إياها نتيجة لتطور النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الطبقية، وليس مجرد قرارات سيادية. كما ترى أن النظام الرأسمالي هو المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية، وأن الدولة تمثل مصالح الطبقة الرأسمالية وليس المصلحة الوطنية الشاملة. وتُفسّر السياسة الخارجية الأمريكية، في هذا السياق، بأنها أداة لخدمة مصالح الشركات الكبرى والنخب الاقتصادية.

وتُقدم الماركسية فهماً بنيوياً للهيمنة والإمبريالية، حيث تُعتبر التدخلات العسكرية والتحالفات أدوات للسيطرة على الموارد والأسواق، وليست مجرد استجابة لمصالح أمنية أو قومية. كما تنتقد العولمة بوصفها امتداداً للرأسمالية العالمية، تُعيد إنتاج التبعية بين دول المركز والأطراف.

وفي السياق الأمريكي، تُحلل الماركسية تدخلات الولايات المتحدة، خاصة في الشرق الأوسط، باعتبارها صراعاً اقتصادياً من أجل السيطرة على الموارد، وليس فقط سعياً لمحاربة الإرهاب أو نشر الديمقراطية. وبهذا، تُوفر الماركسية النقدية أداة تحليلية لفهم السياسة الخارجية الأمريكية من زاوية بنيوية نقدية، تُبرز ارتباط الاقتصاد بالسياسة وطبيعة الهيمنة العالمية.

خلاصة الفصل

يُظهر تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال المقاربات الواقعية والليبرالية والبديلة مدى تنوع التفسيرات واختلاف الخلفيات النظرية التي تحكم كل مقاربة.

ففي حين ترى الواقعية أن السلوك الخارجي الأمريكي مدفوع بالمصلحة القومية، وتوازن القوى، ومفاهيم الهيمنة والأمن، تؤمن الليبرالية بأن القيم الديمقراطية، والمصالح المشتركة، ودور المؤسسات الدولية يمكن أن يوجّه السياسات الخارجية نحو التعاون والاستقرار.

أما المقاربات البديلة والنقدية، مثل البنائية والماركسية النقدية، فإنها تقدم تفكيكاً أعمق للأسس الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تُشكّل السياسة الخارجية، حيث تؤكد البنائية على دور الهوية والخطاب والثقافة، بينما تُبرز الماركسية هيمنة الرأسمالية العالمية ودور الطبقات الاقتصادية في صياغة التوجهات الخارجية للدولة الأمريكية.

يؤكد هذا الفصل على أن فهم السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب انفتاحاً على مختلف الأطر النظرية، حيث يُسهم كل منها في كشف جانب معين من التعقيد الذي يطبع سلوك القوة الأعظم في العالم.

الفصل الثاني: مظاهر السلوك الأمريكي في الحرب على غزة

المبحث الأول: الموقف السياسي والدبلوماسي الأمريكي

في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي اندلعت في أكتوبر 2023، برز الموقف السياسي والدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية كعامل حاسم في توجيه مجريات الصراع وتحديد ملامح التفاعلات الدولية والإقليمية. فمنذ اللحظات الأولى للعملية العسكرية، أعلنت الإدارة الأمريكية دعمها الكامل لإسرائيل، مؤكدةً على "حقها في الدفاع عن نفسها"، ومقدمةً مساعدات عسكرية وسياسية واسعة النطاق. هذا الدعم تجلى في إرسال حاملات طائرات، وتزويد إسرائيل بالأسلحة والذخائر، بالإضافة إلى استخدام واشنطن حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لإجهاض قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار أو تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لغزة.

ومع تصاعد الانتقادات الدولية والداخلية، حاولت الإدارة الأمريكية إظهار بعض التوازن في خطابها، حيث دعت إلى "ضبط النفس" وتجنب استهداف المدنيين، إلا أن هذه الدعوات لم تُترجم إلى ضغوط حقيقية على إسرائيل لوقف عملياتها العسكرية. بل واستمرت واشنطن في تقديم الدعم العسكري والسياسي، مما أثار تساؤلات حول مدى التزامها بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والممارسات الفعلية يعكس تعقيدات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تسعى واشنطن للحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، مع محاولة تهدئة الانتقادات الداخلية والدولية بشأن الانتهاكات الإنسانية في غزة.

في هذا المبحث، سنستعرض الموقف السياسي والدبلوماسي الأمريكي من الحرب على غزة، من خلال تحليل الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية، والانحياز الإسرائيلي مقابل دعوات ضبط النفس، بهدف فهم دوافع هذا السلوك وتداعياته على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية

منذ اندلاع الحرب على غزة في 7 أكتوبر 2023، سارعت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جو بايدن إلى إعلان موقفها الداعم لإسرائيل، مستندة إلى الخطاب التقليدي الذي يعتبر إسرائيل "شريكًا استراتيجيًا" و"ديمقراطية تدافع عن نفسها ضد الإرهاب". وقد أُرفق هذا الموقف بتصريحات قوية من الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، تؤكد على "الحق المشروع لإسرائيل في الدفاع عن نفسها"، وهي العبارة التي تكررت على لسان جميع المسؤولين الأمريكيين خلال الأسابيع الأولى للحرب.[30]

هذا الدعم السياسي لم يقتصر على الخطاب، بل تُرجم إلى دعم عسكري وعملياتي مباشر. فقد أرسلت واشنطن حاملتي طائرات إلى شرق المتوسط، وزودت إسرائيل بأسلحة متقدمة وذخائر عالية الدقة، كما طلب الرئيس بايدن من الكونغرس المصادقة على حزمة مساعدات عسكرية طارئة بقيمة تفوق 14 مليار دولار. هذه الإجراءات أكدت أن موقف الولايات المتحدة لم يكن محايدًا، بل دعمًا ماديًا حقيقيًا ساهم في استمرار وتوسيع الحملة العسكرية على قطاع غزة.[31]

على الصعيد الدبلوماسي، مارست الإدارة الأمريكية نفوذها داخل مجلس الأمن الدولي لمنع صدور قرارات تُدين العدوان الإسرائيلي أو تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. وقد استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) عدة مرات، مبررة ذلك بأن أي قرار لا يضمن أمن إسرائيل يعد "غير متوازن"، في تجاهل واضح للأبعاد الإنسانية الكارثية التي لحقت بسكان غزة. هذا الاستخدام المتكرر للفيتو ساهم في شلل المساعي الدولية الرامية إلى إنهاء الحرب، وأضعف الثقة في حيادية الولايات المتحدة كوسيط سلام في المنطقة.

[30] القدس العربي، "ما حقيقة الموقف الأمريكي من الحرب على غزة؟"، متاح على: https://www.alquds.co.uk، تاريخ الزيارة: 1 مايو 2025.

[31] المقال بعنوان "United States support for Israel in the Gaza war" متاح على ويكيبيديا باللغة الإنجليزية عبر الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_support_for_Israel_in_the_Gaza_war. تاريخ الزيارة: 1 مايو 2025.

ورغم هذا الانحياز الواضح، حاولت الإدارة الأمريكية في بعض المناسبات تهدئة حدة الانتقادات الدولية، فدعت إسرائيل إلى "مراعاة القوانين الإنسانية" و"تجنب استهداف المدنيين"، إلا أن هذه الدعوات بقيت حبيسة التصريحات الإعلامية، ولم تُترجم إلى ضغوط فعلية على حكومة الاحتلال. وقد فسّرت العديد من المنظمات الحقوقية هذا السلوك بأنه مجرد محاولة لتجميل صورة واشنطن دون تغيير حقيقي في سياساتها.

على المستوى الداخلي، واجهت إدارة بايدن ضغوطًا متزايدة من داخل مؤسسات الدولة نفسها. فقد قدّم أكثر من 12 مسؤولًا استقالاتهم، احتجاجًا على ما وصفوه بـ"الدعم غير المشروط لإسرائيل"، بينما وقّع أكثر من 400 موظف في مختلف الوكالات الحكومية على رسائل تطالب بوقف إطلاق النار، محذرين من أن موقف الإدارة يقوّض القيم الأمريكية ويؤثر سلبًا على سمعتها الدولية. كما تعالت أصوات من داخل الكونغرس الأمريكي، خصوصًا من الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي، تنتقد الموقف الرسمي وتصفه بـ"المنحاز وغير الإنساني".[32]

وفي ظل الضغوط المتزايدة والتدهور الإنساني في غزة، بدأت الإدارة الأمريكية تعيد النظر في مواقفها خلال المراحل الأخيرة من الحرب. وفي يناير 2025، أعلن الرئيس بايدن في خطابه الوداعي التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار وتبادل أسرى بين إسرائيل وحركة حماس، واعتُبر ذلك تحولًا جزئيًا فرضته اعتبارات سياسية داخلية أكثر منه قناعة بتغيير نهج التعامل مع الصراع.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية خلال الحرب على غزة اتّسم بدعم واضح وغير مشروط لإسرائيل، مع محاولات شكلية لتقديم خطاب "متوازن". هذا

[32] Singh, Kanishka, and Humeyra Pamuk. "US officials who have resigned in protest over Gaza policy." Reuters, 2 July 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/us-officials-who-have-resigned-protest-over-bidens-gaza-policy-2024-07-02/. Accessed 1 May 2025.

السلوك يطرح إشكالات أخلاقية وسياسية حول مصداقية الولايات المتحدة كراعٍ للسلام، ويعكس ازدواجية المعايير في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان والصراعات الدولية.[33]

المطلب الثاني: الانحياز الإسرائيلي مقابل دعوات ضبط النفس

رغم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الظهور بمظهر الوسيط النزيه في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، إلا أن سلوكها خلال الحرب على غزة كشف بشكل واضح عن انحيازها التام لإسرائيل، مقابل تصريحات خجولة تدعو إلى "ضبط النفس". فقد شكّل هذا التناقض بين الدعم العملي والدعوات اللفظية أحد أبرز مظاهر السياسة الأمريكية خلال هذه الحرب، وأثار انتقادات واسعة من قبل منظمات دولية وأوساط سياسية داخل الولايات المتحدة نفسها.

منذ الأيام الأولى للحرب، ظهر الانحياز الأمريكي في صور متعددة، أبرزها التبرير المستمر للعمليات العسكرية الإسرائيلية بغض النظر عن فداحة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين. فقد أكّدت الإدارة الأمريكية مرارًا على أن "إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها"، دون أن تُقابل هذه التصريحات بأي تنديد بالهجمات العشوائية أو استخدام القوة المفرطة ضد مناطق سكنية ومرافق حيوية في غزة. كما دعمت واشنطن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، الرواية الإسرائيلية حول استهداف مواقع "إرهابية"، رغم توثيق منظمات حقوقية مستقلة لانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.[34]

في المقابل، أصدرت الإدارة الأمريكية بعض التصريحات التي تدعو إلى "ضبط النفس"، خاصة بعد تزايد الضغوط الدولية بسبب ارتفاع أعداد القتلى من المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. كما دعت إلى "التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية"، و"السماح بوصول

[33] https://www.state.gov/ ، موقع الوزارة الخارجية الأمريكية ، تم الاطلاع عليه 22/03/2025

[34] المرجع: "هل غيّر الموقف الأمريكي من الحرب على غزة؟"، معهد الدوحة للدراسات العليا، 1 يناير 2024، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/changes-in-us-position-on-gaza.aspx. تاريخ الزيارة: 1 مايو 2025.

المساعدات الإنسانية". غير أن هذه الدعوات بقيت دون أثر فعلي على سلوك إسرائيل، وهو ما يشير إلى غياب إرادة أمريكية حقيقية لممارسة ضغط سياسي أو عسكري يفضي إلى وقف التصعيد.[35]

بل على العكس من ذلك، ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من مجرد الانحياز السياسي، حين استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لمنع تبني قرارات تطالب بوقف إطلاق النار أو إدخال مساعدات إنسانية عاجلة، بحجة أن هذه القرارات "غير متوازنة" أو "تهدد أمن إسرائيل". كما دعمت واشنطن موقف إسرائيل بمنع عمل وكالة "الأونروا" في غزة، متذرعة باتهامات غير مثبتة حول تورط بعض موظفي الوكالة في أنشطة "إرهابية"، ما فاقم من الأزمة الإنسانية في القطاع.

وقد نتج عن هذا الموقف المزدوج حالة من الغضب والاستياء في الأوساط الحقوقية والإنسانية، حيث اعتبرت منظمات مثل "هيومن رايتس ووتش" و"منظمة العفو الدولية" أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية في استمرار الانتهاكات بحق المدنيين، كونها تمتلك أدوات التأثير والضغط على إسرائيل لكنها اختارت الانحياز بدلًا من الوساطة.

داخليًا، أدّى هذا التناقض إلى تصاعد أصوات الاحتجاج داخل الإدارة الأمريكية نفسها، حيث استقال عدد من المسؤولين، وأُطلقت حملات داخلية تدعو إلى إنهاء الدعم غير المشروط لإسرائيل. كما عبّر العديد من السياسيين الديمقراطيين، وخاصة من التيار التقدمي، عن رفضهم للسياسة الرسمية، معتبرين أن "ضبط النفس لا يُطلب من الضحية بل من الطرف الذي يمتلك القوة والسلاح والدعم الدولي".

[35] "أمريكا تغطي الحرب على غزة بمواقف زئبقية"، الوطن، 3 ديسمبر 2023، https://www.alwatan.com.sa/article/1138253. تاريخ الزيارة: 1 مايو 2025.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الإدارة الأمريكية لم تلعب دورًا متوازنًا في الحرب على غزة، بل اتبعت سياسة قائمة على الانحياز الكامل لإسرائيل، مع إصدار بيانات شكلية لا تتعدى حدود الخطاب الإعلامي. وهو ما أفقد واشنطن قدرتها على لعب دور فاعل في تحقيق تهدئة حقيقية، ورسّخ صورة الولايات المتحدة كطرف غير محايد في الصراع، على حساب مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: الدعم العسكري والأمني

المطلب الأول: المساعدات العسكرية الطارئة أو المستمرة

تُعد المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل أحد أهم أركان العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، حيث لم تقتصر هذه المساعدات على فترات الطوارئ أو الأزمات، بل تحولت إلى دعم مستمر ومنهجي يرسّخ التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وقد بدأ هذا المسار منذ عام 1949، بعد وقت قصير من إعلان قيام دولة إسرائيل، حين شرعت الولايات المتحدة في تقديم مساعدات عسكرية مباشرة. إلا أن الانطلاقة الحقيقية لهذا التعاون العسكري حدثت عام 1952 بتوقيع اتفاقية للدعم اللوجستي، تبعتها اتفاقيات أخرى في المجالين السياسي والأمني.

منذ عام 1958، أصبحت إسرائيل تتلقى مساعدات عسكرية وأمنية أميركية بشكل أكثر انتظامًا، وهو المسار الذي تعزز بعد حرب عام 1967، عندما قررت فرنسا إنهاء علاقاتها الأمنية مع إسرائيل، ما فسح المجال أمام واشنطن لتكون المزود الأساسي للسلاح والتكنولوجيا العسكرية. وكانت الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1973 نقطة مفصلية، حيث أطلقت الولايات المتحدة "جسرًا جويًا" واسع النطاق لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، وهو ما ساعد على استعادة قدرتها القتالية وتعزيز تفوقها العسكري في مواجهة الدول العربية.

بلغ الدعم الأميركي ذروته عقب توقيع معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام 1979، حيث اعتبرت واشنطن أن الحفاظ على قوة إسرائيل ضرورة لضمان استقرار حليفها الاستراتيجي في

المنطقة. وفي عام 1985، اتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز مع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز على منحة سنوية ثابتة بقيمة 3 مليارات دولار، تخصص غالبيتها لشراء معدات عسكرية وتحديث منظومة الدفاع الإسرائيلية.

ووفق التقديرات الرسمية الأميركية، بلغ مجموع المساعدات العسكرية المقدمة لإسرائيل بين عامي 1946 و2023 نحو 114.4 مليار دولار، بالإضافة إلى 9.9 مليارات دولار خُصصت لتطوير أنظمة الدفاع الصاروخي، مثل "القبة الحديدية" و"مقلاع داوود". هذا الدعم لا يقتصر على الجوانب المالية فقط، بل يتضمن أيضًا التزامات استراتيجية تتجسد في شراكات بحثية، وتدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل معلومات استخباراتية عالية الحساسية.

في عام 2016، تم التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة بين الجانبين لتغطية الفترة من 2019 إلى 2028، وتتضمن تقديم مساعدات عسكرية بقيمة 38 مليار دولار، مقسّمة إلى 33 مليار دولار على شكل منح تمويل عسكري أجنبي، و5 مليارات دولار مخصصة لأنظمة الدفاع الصاروخي. وتُحول هذه المساعدات سنويًا في وقت مبكر إلى حساب خاص ببنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، ما يسمح لإسرائيل بتحقيق فوائد مالية إضافية تُستخدم في سداد ديون أو تمويل نفقات دفاعية أخرى.

تشكل هذه المساعدات نحو 16% من ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية، وتُستخدم في اقتناء نظم اتصالات ومراقبة واستخبارات متطورة، بالإضافة إلى تحديث الترسانة العسكرية بأسلحة ومعدات لا توفرها واشنطن حتى لبعض أقرب حلفائها في "الناتو". وقد ساهم هذا الدعم في تحويل الجيش الإسرائيلي إلى قوة عسكرية عالية التقنية، قادرة على مواجهة تهديدات تقليدية وغير تقليدية في آن واحد، وهو ما أقر به الكونغرس الأميركي في عام 2008 عندما أكد على أن إسرائيل باتت تمتلك تفوقًا يمكّنها من "إسقاط أي تهديد محتمل، سواء من دولة أو تحالف دول أو منظمات غير حكومية".

إضافة إلى ذلك، ساعدت هذه المساعدات في إنشاء صناعة دفاعية إسرائيلية محلية أصبحت ضمن الأكثر تصديرًا للأسلحة في العالم. فقد باتت شركات الدفاع الإسرائيلية تُصدّر ما يقارب 70% من إنتاجها، كما قامت الولايات المتحدة نفسها بشراء معدات عسكرية إسرائيلية بقيمة 1.5 مليار دولار عام 2019، وهو ما يمثل زيادة بخمسة أضعاف مقارنة بالعام 1999.

في المجمل، تُظهر المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل نموذجًا فريدًا من الدعم الثابت والممنهج، الذي لا تحظى به أي دولة أخرى. وهو ما يُظهر حجم الالتزام الأميركي بضمان تفوق إسرائيل النوعي في المنطقة، في ظل غياب رقابة دولية على برامجها التسليحية، بما في ذلك ترسانتها النووية غير المُعلنة.[36]

المطلب الثاني: التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجستي

يعتبر التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجستي من أبرز أبعاد العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تتعاون الدولتان بشكل وثيق في العديد من المجالات الأمنية والاستخباراتية التي تعزز من التفوق الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة. بدأت هذه التعاونات الاستخباراتية منذ فترة مبكرة، وشهدت تطورًا ملحوظًا مع مرور الوقت، بما في ذلك تزايد حجم المعلومات المتبادلة والعمليات المشتركة، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي الذي يضمن قدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ عملياته بكفاءة عالية.

التنسيق الاستخباراتي

منذ الستينات، بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل في تبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل غير رسمي، لكن مع مرور الوقت أصبح هذا التعاون أكثر رسمية وتنسيقًا. وقد لعبت أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مثل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي

[36] "الدعم الأميركي لإسرائيل.. حجمه وأهدافه ومجالاته." الجزيرة نت، 25 أكتوبر 2023، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/10/25/الدعم-الأميركي-لإسرائيل-حجمه-وأهدافه. تاريخ الزيارة: 1 مايو 2025.

(NSA)، دورًا حيويًا في تزويد إسرائيل بالمعلومات اللازمة لمكافحة التهديدات الأمنية المتنوعة في المنطقة. وتكمن أهمية هذا التعاون في أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب واحتواء التهديدات العسكرية التي تواجهها، خاصة في ظل وجود العديد من التنظيمات المسلحة في محيطها.

على مدار العقود، أصبحت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) من أكبر المستفيدين من هذا التنسيق، حيث ساعدتهم الولايات المتحدة في تطوير تقنيات استخباراتية متطورة مثل الأقمار الصناعية التي تتيح لهم مراقبة الأنشطة العسكرية المعادية في الوقت الفعلي. كما يتم تبادل المعلومات بشأن التهديدات الإقليمية مثل الأنشطة النووية الإيرانية، بالإضافة إلى التطورات في سوريا ولبنان. هذا التعاون الاستخباراتي يشمل أيضًا تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، مثل "حزب الله" في لبنان و"حماس" في قطاع غزة.

الدعم اللوجستي

الدعم اللوجستي من الولايات المتحدة لإسرائيل يشمل العديد من الأبعاد المهمة التي تساهم في تعزيز قدرة إسرائيل العسكرية في التصدي لأي تهديدات محتملة. وهذا الدعم لا يقتصر على توفير المعدات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضًا تسهيلات لوجستية متقدمة، مثل التمويل والموارد اللوجستية الضرورية للحفاظ على جاهزية الجيش الإسرائيلي.

أحد أبرز أشكال الدعم اللوجستي هو التمويل السنوي الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة، والذي يُستخدم لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة. لكن الدعم اللوجستي يتجاوز ذلك ليشمل تجهيزات أخرى مثل الصيانة المستمرة للطائرات الحربية الأمريكية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة من طراز F-35، والتي تعتبر واحدة من أهم الأدوات في ترسانة الجيش الإسرائيلي.

كما يشمل الدعم اللوجستي إرسال فرق فنية أمريكية إلى إسرائيل من أجل التدريب المشترك على استخدام الأنظمة الدفاعية المعقدة، وتقديم التدريب على العمليات العسكرية المختلفة،

بالإضافة إلى تقديم الاستشارات العسكرية لإسرائيل في مجالات مثل الحرب الإلكترونية، والعمليات الخاصة، ومكافحة الإرهاب.

التعاون العسكري المباشر والتكامل العملياتي

أحد أوجه التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو العمل المشترك في المناورات العسكرية، حيث تقيم الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة تستمر لعدة أيام، ويتم خلالها اختبار استراتيجيات مشتركة لمواجهة تهديدات معقدة. هذه المناورات تساعد في تعزيز التنسيق بين القوات الأمريكية والإسرائيلية في العمليات الحربية، كما تتيح فرصة لتبادل الخبرات وتحديث المعدات والأنظمة العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل الاستثمارات في أنظمة الدفاع المشتركة مثل "القبة الحديدية" و"مقلاع داوود" نموذجًا آخر للتعاون اللوجستي والتقني بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد ساعدت الولايات المتحدة في تمويل تطوير هذه الأنظمة الدفاعية المخصصة لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى، مما يُعزز قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الصاروخية، خصوصًا من قبل الأطراف المعادية في المنطقة.

تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال الدعم الاستخباراتي واللوجستي

يمكن القول أن التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجستي بين الولايات المتحدة وإسرائيل لهما دور بالغ الأهمية في تعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. من خلال هذه العلاقة، تسهم الولايات المتحدة في ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، مما يمنع تزايد تأثير القوى المعادية في المنطقة، مثل إيران وتنظيمات متطرفة أخرى. يعزز هذا التعاون من قدرة إسرائيل على ردع أي تهديدات أمنية محتملة ويضمن حماية حليفها الاستراتيجي في المنطقة.

على الرغم من أن هذا التعاون يواجه بعض الانتقادات على الساحة الدولية، خصوصًا من بعض الدول العربية والداعمة للحقوق الفلسطينية، إلا أن الولايات المتحدة تعتبره جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها لضمان استقرار المنطقة وحماية المصالح الغربية في الشرق الأوسط.[37]

المبحث الثالث: السلوك الأمريكي في المؤسسات الدولية

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن

يشكّل موقف الولايات المتحدة الأمريكية داخل مجلس الأمن الدولي أحد أبرز مظاهر سلوكها السياسي والدبلوماسي تجاه الحرب على غزة، حيث يعكس هذا الموقف مدى التحيّز أو التوازن الذي تتبناه واشنطن في التعامل مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وقد اتسم هذا السلوك، خاصة في جولات التصعيد العسكري على غزة، بمواقف متكررة اعتمدت على استخدام حق النقض (الفيتو) أو التحفّظ على مشاريع قرارات دولية تدعو إلى وقف إطلاق النار، أو إدانة الانتهاكات الإسرائيلية، أو حماية المدنيين الفلسطينيين.

أولًا: استخدام متكرر لحق النقض (الفيتو)

من أبرز سمات السلوك الأمريكي في مجلس الأمن بشأن الحرب على غزة هو لجوء الولايات المتحدة المتكرر إلى استخدام الفيتو ضد مشاريع قرارات تعتبرها "غير متوازنة" أو "لا تأخذ في الاعتبار حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها". فخلال تصعيدات متعددة، مثل تلك التي وقعت في أعوام 2008–2009، و2014، و2021، و2023، رفضت الولايات المتحدة تمرير مشاريع قرارات تقدمت بها دول عربية أو أعضاء آخرون في المجلس كانت تهدف إلى إدانة

[37] Omran Center for Strategic Studies. "الاعتقالات والاغتيالات في درعا: مقاربة النظام الأمنية عقب تسوية 2021." Omran Dirasat, 15 Jan. 2022, https://www.omrandirasat.org/الإصدارات/الأبحاث/أوراق-بحثية/الاعتقالات-والاغتيالات-في-درعا-مقاربة-النظام-الأمنية-عقب-تسوية-2021.html. Accessed 8 May 2025.

القصف الإسرائيلي الكثيف على المدنيين في القطاع، أو المطالبة بتحقيق دولي مستقل حول الانتهاكات.

هذا الاستخدام المتكرر للفيتو عزز من الانطباع الدولي بأن الولايات المتحدة تمنح إسرائيل "حصانة سياسية" داخل أروقة الأمم المتحدة، ما ساهم في إضعاف قدرة مجلس الأمن على لعب دوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين في هذه القضية.

ثانيًا: تبرير السياسات الإسرائيلية

غالبًا ما ترافق مواقف الولايات المتحدة في مجلس الأمن بتصريحات دبلوماسية تدعم الرواية الإسرائيلية، حيث تؤكد واشنطن مرارًا على "حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس"، مع إدانة إطلاق الصواريخ من الفصائل الفلسطينية، دون توجيه إدانة واضحة للغارات الجوية الإسرائيلية التي تسفر عن مئات الضحايا المدنيين، بما فيهم الأطفال والنساء. وتُظهر هذه السياسة انحيازًا واضحًا في لغة الخطاب السياسي، بحيث تُقلّص الولايات المتحدة من فرص الوصول إلى إجماع دولي ضاغط على إسرائيل.

ثالثًا: تعطيل المبادرات الإنسانية

في عدة مناسبات، واجهت المبادرات الإنسانية الهادفة إلى ضمان وصول المساعدات الطبية والغذائية إلى سكان غزة معارضة أمريكية ضمنية أو صريحة، خاصة عندما تُربط تلك المبادرات بمطالب وقف إطلاق النار أو فرض رقابة دولية على العمليات العسكرية. ففي عام 2023، على سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة دعم مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، معللة ذلك بعدم إدراج إدانة واضحة لحركة "حماس"، ما أدى إلى فشل المجلس في اتخاذ موقف موحّد.

رابعًا: تأثير اللوبي الإسرائيلي والسياسة الداخلية

لا يمكن فصل سلوك الولايات المتحدة في مجلس الأمن عن التأثير الكبير للوبيات المؤيدة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC)، التي تلعب دورًا مؤثرًا في توجيه السياسات الخارجية الأمريكية. كما أن الانقسام الحزبي داخل الكونغرس الأميركي حول الموقف من إسرائيل ينعكس على قرارات واشنطن داخل المؤسسات الدولية، حيث تميل الإدارات الجمهورية والديمقراطية، على حد سواء، إلى دعم إسرائيل على حساب الطرف الفلسطيني.

خامسًا: ازدواجية المعايير

يتهم العديد من الفاعلين الدوليين والحقوقيين الولايات المتحدة بممارسة ازدواجية في المعايير داخل مجلس الأمن، حيث تتبنى مواقف حازمة وسريعة ضد دول أخرى عند وقوع انتهاكات، بينما تُعرقل أي تحرك مشابه ضد إسرائيل. هذه الازدواجية أضعفت مصداقية الولايات المتحدة في أعين العديد من الدول والشعوب، وساهمت في تعقيد جهود التوصل إلى حلول سياسية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.[38]

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية

تُعد السياسة الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية امتدادًا لمواقفها التقليدية الداعمة لإسرائيل، وهي سياسة تتسم بالانتقائية والتسييس، وتستند إلى تحالفات استراتيجية أكثر من اعتمادها على مبادئ القانون الدولي أو حقوق الإنسان. وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح خلال الحروب المتكررة على قطاع غزة، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى تعطيل قرارات أممية، والتشكيك في تقارير صادرة عن منظمات حقوقية، أو السعي إلى احتوائها أو تحجيم آثارها.

[38] رحموني، س. ي.، & عشور، س. (2024). الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي: بين الاستمرارية والتراجع. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 9(1)، 268

أولًا: تعطيل قرارات الجمعية العامة ومجالس حقوق الإنسان

على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تمتلك حق النقض (الفيتو) في الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلا أنها تمارس ضغوطًا سياسية واقتصادية كبيرة على الدول الأعضاء بهدف منع تبني قرارات تدين إسرائيل أو تطالب بفتح تحقيقات دولية في جرائم الحرب. وغالبًا ما تتجه واشنطن إلى وصف تلك القرارات بأنها "منحازة" أو "مسيّسة"، وتعمل على تعبئة الحلفاء للتصويت ضدها أو الامتناع عنها.

فعلى سبيل المثال، عارضت الولايات المتحدة مرارًا القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والتي تطالب بإرسال بعثات تقصي حقائق إلى غزة، ورفضت نتائج العديد من التحقيقات التي وثقت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني من قبل القوات الإسرائيلية.

ثانيًا: التشكيك في التقارير الحقوقية

في حالات كثيرة، لا تتوانى الولايات المتحدة عن التشكيك في مصداقية تقارير صادرة عن منظمات حقوقية مرموقة، مثل "هيومن رايتس ووتش (HRW) "أو "منظمة العفو الدولية " (Amnesty International)، خاصة عندما تصف هذه التقارير إسرائيل بدولة "تمارس الفصل العنصري" أو ترتكب "جرائم حرب". كما تعمل على التقليل من شأن الأدلة الموثقة التي تبرز حجم الانتهاكات ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعتبر أن هذه المنظمات لا تُقدّر "الواقع الأمني" لإسرائيل.

وقد تجلى هذا الموقف بوضوح في عام 2022 عندما رفضت الإدارة الأمريكية مضمون تقرير منظمة العفو الدولية الذي اعتبر أن إسرائيل تنتهج سياسات فصل عنصري ضد الفلسطينيين، واعتبرته "غير دقيق ومتحيز"، رغم دعم المنظمة ادعاءاتها بوثائق وشهادات موثقة.

ثالثًا: سحب التمويل والانسحاب المؤسسي

في أوقات معينة، اعتمدت واشنطن على سياسات أكثر حدة، منها قطع التمويل عن بعض المؤسسات الدولية أو الانسحاب منها. ففي عام 2018، انسحبت الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بزعم "التحيّز المزمن ضد إسرائيل"، كما أوقفت تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) باعتبارها "تُ perpetuate النزاع"، وهو ما أثار انتقادات واسعة من المجتمع الدولي.

تُظهر هذه الخطوات استخدام الولايات المتحدة لأدواتها المالية والسياسية للضغط على المؤسسات الدولية من أجل تحجيم المواقف المناهضة لإسرائيل، مما يقوّض استقلالية هذه المؤسسات ويقلل من فعاليتها في محاسبة المنتهكين.

رابعًا: ازدواجية المعايير الحقوقية

السياسة الأمريكية تُتهم أيضًا بازدواجية المعايير في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان، حيث تُظهر حماسة كبيرة في دعم قضايا حقوق الإنسان في دول معادية لسياساتها مثل إيران أو كوريا الشمالية أو الصين، بينما تتجاهل أو تبرر انتهاكات جسيمة ترتكبها إسرائيل، رغم أنها موثقة من قبل منظمات دولية محايدة. هذه الازدواجية تُضعف من مصداقية الخطاب الأمريكي الحقوقي، وتُفقده القدرة على التأثير الإيجابي في سياق النزاعات المسلحة، مثل ما يحدث في غزة.

خامسًا: الدفاع عن إسرائيل كأولوية دبلوماسية

في المحافل الدولية، يُعتبر الدفاع عن إسرائيل أحد الثوابت في السياسة الأمريكية، ويُوظّف ممثلو الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة طاقاتهم وخطاباتهم ومواقفهم لعرقلة أي مساعٍ تُحمّل إسرائيل مسؤولية قانونية أو جنائية. كما تعمل على حرف النقاشات الحقوقية لتشمل

إدانة "الإرهاب الفلسطيني"، وغالبًا ما تطالب بوضع حركة حماس في صلب أي تقرير أو قرار يصدر عن مؤسسة حقوقية[39].

المبحث الرابع: الخطاب الإعلامي والمجتمعي في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: الإعلام الأمريكي السائد

يلعب الإعلام الأمريكي دورًا محوريًا في تشكيل الوعي الجماهيري وتوجيه الرأي العام، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الدولية مثل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. وقد أظهرت تغطية وسائل الإعلام الأمريكية للحرب على غزة انحيازًا واضحًا نحو الرواية الإسرائيلية، حيث تكررت صيغ مثل "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، بينما جرى التعتيم على حجم الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين، أو تقديمها بشكل يفتقر إلى السياق التاريخي والسياسي الأوسع.

تعتمد القنوات الإخبارية الكبرى مثل CNN و Fox Newsو MSNBCعلى مصطلحات انتقائية تُبرّر الضربات الإسرائيلية وتُصور المقاومة الفلسطينية على أنها تهديد إرهابي، مما يخلق سردية منحازة تضع المعتدي في موقع الضحية. كما أن الخبراء والمحللين الذين يُستضافون في البرامج الحوارية يميلون في الغالب إلى الدفاع عن السياسات الإسرائيلية، في حين يُستبعد الأصوات الفلسطينية أو يُمنح لها وقت محدود لا يسمح بعرض وجهة نظر متكاملة.

وتؤثر الضغوط السياسية واللوبيات الداعمة لإسرائيل، وعلى رأسها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(AIPAC) ، في الخط التحريري لكثير من المؤسسات الإعلامية، ما يخلق بيئة إعلامية تُغلق الباب أمام السرديات الفلسطينية، وتمنع تداول مصطلحات مثل

[39] حلمي، عمرو. "السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان." المصري اليوم، 18 مارس 2021، ص. 1.

"الاحتلال" أو "الاستيطان غير الشرعي". كما أن تغطية الانتهاكات ضد المدنيين الفلسطينيين غالبًا ما يتم التطرق إليها باستخدام لغة محايدة أو مشوشة، دون تحميل مباشر للمسؤولية.

ومع تطور وسائل التواصل الاجتماعي، بدأت تظهر محاولات بديلة لكسر هذا الاحتكار الإعلامي من خلال صفحات مستقلة وصحفيين ميدانيين يُوثقون الجرائم والفظائع عبر مقاطع الفيديو والصور. إلا أن هذه الجهود كثيرًا ما تُواجه بالتشكيك أو الإهمال من قبل الإعلام التقليدي السائد، ما يُضعف من تأثيرها على الرأي العام الأوسع[40].

المطلب الثاني: الرأي العام والاحتجاجات الداخلية

رغم انحياز الإعلام الأمريكي والمؤسسة السياسية لصالح إسرائيل، إلا أن الرأي العام الأمريكي بدأ يُظهر تغيرًا تدريجيًا، خاصة بين فئة الشباب، والمجتمعات الأكاديمية، والمجموعات التقدمية. فقد شهدت الحرب على غزة في الأعوام الأخيرة، خصوصًا في 2021 و2023، تزايدًا في الاحتجاجات الشعبية في عدد من المدن الكبرى مثل نيويورك، واشنطن، شيكاغو، ولوس أنجلوس، حيث خرج آلاف المتظاهرين للتنديد بالقصف الإسرائيلي والمطالبة بوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل.

تُظهر استطلاعات الرأي أن نسبة معتبرة من الأميركيين، خصوصًا من الحزب الديمقراطي، باتت تتبنى نظرة نقدية تجاه السياسات الإسرائيلية، بل وتُطالب بمحاسبتها على انتهاكات حقوق الإنسان. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى الدور الكبير الذي تلعبه منظمات حقوقية وطلابية مثل "طلاب من أجل العدالة في فلسطين (SJP) "و"جي ستريت"، بالإضافة إلى حضور متزايد للجالية العربية والمسلمة في المشهد السياسي والإعلامي الأمريكي.

كما لعبت الشخصيات التقدمية في الكونغرس، مثل رشيدة طليب وإلهان عمر وبيرني ساندرز، دورًا محوريًا في طرح خطاب بديل داخل المؤسسات التشريعية، حيث وصف بعضهم إسرائيل

[40] الزهراني، عبد الرحمن. "فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية." مجلة البحوث الإعلامية، العدد 1، 2020، ص. 15.

بأنها "دولة فصل عنصري"، وطالبوا بربط المساعدات الأمريكية بشروط تتعلق باحترام حقوق الإنسان.

إلا أن هذه التوجهات تُقابل بردود فعل قوية من المؤسسة السياسية المحافظة، ومن وسائل الإعلام التي تواصل اتهام المحتجين بـ"معاداة السامية"، في محاولة لتجريم أي صوت ينتقد السياسات الإسرائيلية. وقد أدى هذا إلى خلق بيئة استقطابية داخل المجتمع الأمريكي، حيث باتت القضية الفلسطينية أحد أوجه الصراع بين الخطاب التقدمي الجديد والسياسات التقليدية المؤيدة لإسرائيل.

في المجمل، يُظهر الخطاب المجتمعي في الولايات المتحدة بوادر تحول في مواقف قطاعات من الشعب الأميركي، رغم استمرار السيطرة الإعلامية والسياسية لصالح الرواية الإسرائيلية، وهو ما يفتح الباب أمام صراع طويل بين خطاب رسمي منغلق، ورأي عام بدأ يُطالب بمزيد من العدالة والمحاسبة[41].

[41] عبد الله، محمد. "تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام." المدونة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 24 أبريل 2025، ص. 3.

الفصل الثالث: مظاهر السلوك الأمريكي في الحرب الأوكرانية

تمهيد:

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022 أحد أبرز التحديات التي واجهتها السياسة العالمية في العقد الحالي. وقد تفاعل السلوك السياسي والدبلوماسي الأمريكي مع هذا الصراع بشكل كبير، حيث اتخذت الولايات المتحدة مواقف حازمة وواضحة دعمت فيها أوكرانيا على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية، بما في ذلك تقديم مساعدات ضخمة، فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وتفعيل الدبلوماسية الدولية لحشد الدعم ضد الغزو الروسي. في المقابل، شهدت السياسة الأمريكية تحولًا ملحوظًا مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في عام 2025، حيث تبنى نهجًا أكثر حيادية تجاه روسيا، وسعى لإيجاد تسوية سلمية للنزاع.

المبحث الأول: السلوك السياسي والدبلوماسي الأمريكي

المطلب الأول: الموقف الرسمي الأمريكي من الحرب الأوكرانية

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا رسميًا حازمًا وواضحًا، تمثل في دعمها الكامل لأوكرانيا على المستويين السياسي والعسكري. فقد عبّرت إدارة الرئيس جو بايدن عن إدانتها الصريحة للغزو الروسي، واعتبرت ما حدث تهديدًا صارخًا للنظام الدولي القائم على احترام السيادة ووحدة الأراضي. وأكدت الإدارة الأمريكية أن أمن أوروبا يشكل جزءًا من أمن الولايات المتحدة، مما يبرر انخراطها العميق في الأزمة.[42]

وقد ظهر هذا الانخراط بشكل جلي في حجم المساعدات العسكرية والمالية التي قدمتها واشنطن لأوكرانيا، والتي شملت أسلحة ثقيلة، أنظمة دفاع جوي متطورة، طائرات مسيّرة، ومعدات لوجستية، إلى جانب دعم مالي وإنساني تجاوز عشرات المليارات من الدولارات. كما شملت التحركات الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة على روسيا، استهدفت قطاعات الطاقة والبنوك والتكنولوجيا والدفاع، فضلًا عن شخصيات نافذة في النظام الروسي، بما في ذلك الرئيس فلاديمير بوتين.

على الصعيد الدبلوماسي، حرصت الإدارة الأمريكية على حشد الدعم الدولي لأوكرانيا، خاصة داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وعقدت سلسلة من الاجتماعات مع الحلفاء لتوحيد الموقف الغربي ضد موسكو. كما شددت الولايات المتحدة على ضرورة احترام إرادة الشعب الأوكراني، وأعلنت بوضوح رفضها لأي تسوية سياسية لا تراعي السيادة الأوكرانية، وهو ما تجلى في الشعار الذي رفعته واشنطن: "لا شيء يُقرر بشأن أوكرانيا من دون أوكرانيا".

[42] Wikipedia contributors. (n.d.). Nothing about Ukraine without Ukraine. Wikipedia. Retrieved May 4, 2025, from https://en.wikipedia.org/wiki/Nothing_about_Ukraine_without_Ukraine

غير أن مجريات الأحداث عرفت تحولًا ملحوظًا مع بداية سنة 2025، حين تولى الرئيس دونالد ترامب الحكم مجددًا. فقد شهد الموقف الرسمي الأمريكي تغيرًا في المقاربة، إذ عبّر ترامب عن رغبته في إنهاء الحرب بسرعة، مشيرًا إلى قدرته على "حل النزاع خلال 24 ساعة". وقد تمثلت سياسته في السعي نحو مفاوضات بين الطرفين، وشهدت العاصمة السعودية الرياض محادثات غير رسمية بين مسؤولين أمريكيين وروس، ركزت على الجوانب الأمنية والخلافات الجغرافية، دون التوصل إلى نتائج ملموسة.[43]

في هذا السياق، تبنت الإدارة الجديدة لهجة أكثر حيادية تجاه روسيا، وامتنعت عن التصويت على قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين الغزو الروسي، وهو ما أثار انتقادات داخلية ودولية. وقد عبّرت إدارة ترامب عن رغبتها في تقليص التورط الأمريكي في الحرب، معتبرة أن استمرار الدعم الواسع لأوكرانيا يُثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي، في ظل أزمات داخلية متصاعدة. وأشارت تصريحات من داخل البيت الأبيض إلى أن الولايات المتحدة "لا يمكن أن ترغب في السلام أكثر من الأطراف المعنية أنفسهم".

إن الموقف الأمريكي الرسمي من الحرب الأوكرانية يعكس في جوهره تداخل العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية. ففي حين سعت إدارة بايدن إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة كقائدة للنظام الليبرالي العالمي من خلال دعم أوكرانيا، اختارت إدارة ترامب نهجًا أكثر واقعية يميل إلى تسوية النزاع بأقل كلفة ممكنة، مع إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية الداخلية.

[43] The Times. (2025, May 2). US to step back from Ukraine peace talks as Vance admits 'no end in sight'. https://www.thetimes.com/world/russia-ukraine-war/article/us-to-step-back-from-ukraine-peace-talks-as-vance-admits-no-end-in-sightus-withdraws-peace-talks-jd-vance-xqckld2h7

المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية والحشد الدولي

شهدت الحرب الأوكرانية منذ اندلاعها في فبراير 2022 تفاعلاً دبلوماسيًا أمريكيًا واسع النطاق، حيث وظفت الولايات المتحدة مختلف أدواتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لتشكيل جبهة دولية مناهضة للغزو الروسي. وفيما يلي تفصيل لأبرز محاور هذه الجهود:

1. التحركات داخل المؤسسات الدولية

سارعت الولايات المتحدة إلى استخدام المنظمات الدولية كمنصة رئيسية لرفض الغزو الروسي. فبادرت بالدعوة إلى عقد جلسات طارئة في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إصدار قرارات تُدين روسيا وتطالبها بوقف الحرب. ورغم عرقلة موسكو للقرارات داخل مجلس الأمن باستخدام "الفيتو"، استطاعت واشنطن تمرير قرارات مهمة في الجمعية العامة، مدعومة بأغلبية ساحقة، مستثمرة علاقاتها الواسعة بدول العالم الثالث.

كما عملت الولايات المتحدة على دعم مبادرات الأمم المتحدة الإنسانية من خلال تمويل برامج إغاثة النازحين واللاجئين الأوكرانيين، في محاولة لتقديم نفسها كمدافع عن حقوق الإنسان والاستقرار العالمي.[44]

2. تنشيط التحالفات الغربية

اعتمدت واشنطن بشكل كبير على شبكات تحالفاتها، خصوصًا حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، لتعزيز جبهة الدعم لأوكرانيا. فعبر قمة الناتو في مارس 2022، تم الاتفاق على تعزيز القدرات الدفاعية لدول أوروبا الشرقية، ونُشرت قوات أمريكية إضافية في بولندا ورومانيا ولاتفيا. وقد نسقت واشنطن مع بروكسل لضمان توحيد السياسات تجاه روسيا، بما في ذلك فرض عقوبات جماعية.

[44] حسن، نوران حسام الدين أبوبكر. "دور الدبلوماسية الإعلامية الأمريكية في النزاعات الدولية وتشكيل الموقف الدولي أثناء الصراع الروسي الأوكراني 2022." المجلة، مجلد 2023، عدد 82، جزء 2، كانون الثاني/يناير 2023، ص5.

كما دفعت الولايات المتحدة حلفاءها إلى زيادة إنفاقهم الدفاعي وتقديم دعم عسكري مباشر لكييف، مما وسّع من نطاق الحشد الغربي ضد روسيا.

3. قيادة حملة العقوبات الاقتصادية

قادت الولايات المتحدة واحدة من أكبر حملات العقوبات في التاريخ الحديث ضد روسيا، شملت:

تجميد الأصول المالية للمصرف المركزي الروسي.

حظر الصادرات التكنولوجية إلى الصناعات الروسية الحيوية.

منع التعاملات مع البنوك الروسية الكبرى مثل سبيربنك وVTB.

استهداف شخصيات نافذة من النخبة الاقتصادية والسياسية المحيطة ببوتين.

كما ضغطت واشنطن على حلفائها للانضمام إلى هذه العقوبات، ونجحت في توسيع نطاقها إلى دول آسيا والمحيط الهادئ، مما أضعف الاقتصاد الروسي وأثر على تمويل مجهوداته الحربية.[45]

4. دعم أوكرانيا عبر الاتفاقيات الثنائية

بالإضافة إلى العمل الجماعي، عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات ثنائية مباشرة مع أوكرانيا، تضمنت:

- مساعدات عسكرية شملت أسلحة متطورة كصواريخ "جافلين" و"باتريوت" وأنظمة الدفاع الجوي.
- دعم استخباراتي عبر تبادل المعلومات ومراقبة التحركات الروسية.

[45] حسن، نوران حسام الدين أبوبكر ، مرجع نفسه ، ص10.

- تمويل مباشر لدعم الميزانية الأوكرانية وتوفير خدمات أساسية للمواطنين.

وقد بلغ إجمالي الدعم الأمريكي المباشر أكثر من 66 مليار دولار حتى منتصف عام 2024، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية.

5. جهود الوساطة وطرح المبادرات السلمية

مع تغير الإدارة في الولايات المتحدة عام 2025، عقب فوز الرئيس دونالد ترامب، بدأ توجه أمريكي نحو تخفيف التصعيد والدعوة إلى مفاوضات سلام. فقد طرحت واشنطن مبادرة لوقف إطلاق النار لمدة 30 يوماً، ودعت إلى عقد مفاوضات مباشرة بين روسيا وأوكرانيا، بوساطة دولية.

رغم فشل المبادرة ميدانيًا، إلا أنها مثلت تحولاً في المسار الدبلوماسي الأمريكي من الدعم المفتوح للحرب إلى السعي لاحتوائها.

6. الحشد الإعلامي والدبلوماسية العامة

اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على الدبلوماسية الإعلامية لتأطير الحرب بوصفها "صراعًا بين الديمقراطية والاستبداد"، و"معركة دفاع عن النظام الدولي". وقد استخدمت القنوات الدبلوماسية، والبرامج الموجهة، ومنصات التواصل، لترويج السرد الأمريكي عالميًا، واستمالة الرأي العام في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.[46]

7. اتفاقيات إعادة الإعمار والشراكات طويلة الأمد

في إطار ما بعد الحرب، وقّعت واشنطن اتفاقية مع كييف في أبريل 2025 لإنشاء صندوق مشترك لإعادة إعمار أوكرانيا. ينص الاتفاق على:

- ضخ استثمارات أمريكية في البنية التحتية الأوكرانية.

[46] حسن، نوران حسام الدين أبوبكر ، مرجع نفسه ، ص9.

- منح امتيازات لشركات أمريكية في مجال استخراج المعادن النادرة.
- دعم أوكرانيا اقتصاديًا مقابل تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة.

هذا يعكس الطابع الاستراتيجي للمساعدات الأمريكية، حيث تهدف ليس فقط إلى إنهاء الحرب، بل إلى ضمان دور محوري لها في مستقبل أوكرانيا السياسي والاقتصادي.

أن الجهود الدبلوماسية الأمريكية لم تكن مجرد تحركات سياسية تقليدية، بل كانت جزءًا من استراتيجية شاملة لتوجيه مسار الحرب، وحشد تحالف دولي واسع لدعم أوكرانيا، مع ضمان المصالح الأمريكية في الإقليم. وهذا يُظهر مدى فعالية واشنطن في استخدام أدواتها السياسية والاقتصادية والإعلامية في الصراع، سواء لتحقيق أهداف آنية أو لبناء نفوذ طويل الأمد في أوروبا الشرقية.

المبحث الثاني: الدعم العسكري لأوكرانيا واللوجستي لأكورانيا

المطلب الأول: المساعدات العسكرية المباشرة

ساعدت الدول المانحة قطاع الدفاع في أوكرانيا منذ استقلالها في عام 1991. وبصرف النظر عن برنامج تفكيك الترسانة النووية التي بقيت في أوكرانيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، غالبًا ما أدرجت المساعدات قبل عام 2014 تحت عنوان إصلاح قطاع الأمن، وشملت برامج التعليم والتدريب، ودعم إصلاحات إدارة الدفاع في أوكرانيا وغيرهما. وبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وتدخلها في شرق أوكرانيا في عام 2014، قدمت ليتوانيا وبولندا والولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، وغيرها، معدات عسكرية غير فتاكة؛ بما في ذلك دروع واقية للبدن، وخوذات، ومركبات، وأجهزة رؤية ليلية وحرارية، ومعدات هندسة ثقيلة، وأجهزة راديو، وزوارق دورية، وحصص إعاشة، وخيام، ورادارات مضادة لقذائف الهاون، وملابس ومعدات طبية. وفي عام 2017، قررت الولايات المتحدة تقديم أسلحة فتاكة بما في ذلك بنادق قنص، وقاذفات صاروخية، وصواريخ جافلين المضادة للدروع، ومنظومات لمواجهة المنظومات الجوية

من دون طيار. وعلى الرغم من أن هذه التبرعات قليلة نسبيًا، فقد زودت القوات المسلحة الأوكرانية بمزايا متخصصة في الحرب في شرق أوكرانيا. وعلى سبيل المثال، سمحت معدات الرؤية الليلية لعناصر الجيش بالعمل في أوقات لم تتمكن القوات الروسية من العمل فيها، في حين كانت أجهزة الراديو المتقدمة تحدد مواقع القوات.

عندما حشدت روسيا قواتها على حدود أوكرانيا قبل غزوها الشامل، اتسعت قائمة مانحي المعدات العسكرية الفتاكة وغير الفتاكة لتشمل دولًا مثل كندا، وإستونيا، وهولندا، وسلوفاكيا. وتزايدت هذه القائمة بسرعة بمجرد بدء الغزو، لكن نمطًا أخذ يظهر بين المانحين الأوروبيين كان فيه الدول الواقعة إلى شرق القارة، التي تشعر بشدة بالتهديد الذي تشكله روسيا على أمنها، مستعدة لتقديم مساعدة عسكرية أكثر فتكًا، وبأحجام أكبر، وبسرعة أكبر من الدول الواقعة في الغرب. ومن حيث إجمالي الدعم المالي والإنساني والعسكري الثنائي لأوكرانيا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، شغلت لاتفيا وإستونيا وليتوانيا وبولندا أربعة من المراكز الخمسة الأولى، في حين قدمت الدول الأكثر ثراء مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، مستويات من الدعم أقل بكثير.

وقد دفعت عدة عوامل الدول الداعمة إلى تقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا، ومن بينها الرغبة البسيطة في مساعدة الشعب الأوكراني في الدفاع عن نفسه وسيادته ضد عدوان غير قانوني وغاشم، وجعل هذا الدعم ملموسًا من خلال إجراء عملي. وعلى نطاق أوسع، كانت الدول الأعضاء في الناتو على علم بأن روسيا تشكل «التهديد المباشر والأشد أهمية لأمن الحلفاء وللسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية – الأطلسية». وقد شكل العدوان الروسي على أوكرانيا إهانة واضحة ومباشرة للقانون الدولي الذي تعتبره الدول الأوروبية، لا سيما الصغيرة منها، حجر أساس لأمنها. وقد طالبت روسيا قبل الحرب بهندسة أمنية أوروبية جديدة، ملزمة قانونيًا، من شأنها أن تشمل سحب قوات الناتو وأسلحتها من الدول التي لم تكن أعضاء في الحلف في عام 1997، وقوننة مناطق النفوذ في القارة على نحو فعال: ما يؤدي إلى تدهور

استقلال العديد من الدول الأوروبية وأمنها؛ لأنه إذا ما نجح العدوان الروسي في أوكرانيا، فقد يتجرأ على اتخاذ مزيد من الإجراءات. بما في ذلك تحدي الناتو، في محاولة لفرض هذه المطالب. لكن كان واضحًا، منذ بداية الحرب، أن الحلفاء لن يتورطوا مباشرة، وأنهم لن يخاطروا بنشوب صراع بين الناتو وروسيا يمكن أن يخرج عن نطاق السيطرة. وكان تقديم المساعدات العسكرية أشبه بحل وسط؛ إذ ساعد في دعم قضية أوكرانيا، وخفف الضغوط المطالبة بالتدخل المباشر.

وبتكثيف المساعدات على نحو متدرّج، كانت الدول الداعمة تستجيب لثلاثة عوامل خارجية رئيسة، هي: الطابع المتغير للحرب، وإظهار أوكرانيا المتزايد لقدراتها على الاستخدام الجيد والمسؤول للأسلحة الفتاكة، وردة فعل روسيا. وكان الخوف من ردة فعل روسية سلبية على تقديم المساعدة العسكرية هو السبب الرئيس للحذر بين الدول الداعمة، لكن ردة فعل روسيا كانت في حدها الأدنى، بصرف النظر عن تصاعد أعمال العنف على نحو متقطع. كان خطابها خطاب تهديد، بما في ذلك تهديدات بمهاجمة شحنات الأسلحة وتلميحات إلى الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، لكنها لم تحاول وقف تسليم المعدات الممنوحة بوسائل مباشرة. وبدا أن روسيا حريصة على تجنب الحرب مع الناتو الذي كان حريصًا على تجنب الحرب معها أيضًا، وبقيت حربها محصورة في أراضي أوكرانيا ومقتصرة على الطرفين الأصليين المتحاربين. وهكذا، تمكنت الدول الداعمة من تصعيد مساعداتها على نحو متدرج من دون تصعيد الصراع، بما يشبه تكتيك «شرائح السلامي». غير أنه من غير المرجح أن تكون تلك الدول قد حددت هذا المسار بوعي منذ بداية الصراع، بل كانت استراتيجيتها ارتكاسًا للمجريات. وبلغة الأعمال، كانت استراتيجيتها أقرب إلى «النهاية الطارئة» منها إلى «النهاية المدروسة».[47]

[47] لورانس، طوني. المساعدات العسكرية ونتائج الحرب: السنة الأولى من الحرب الروسية الشاملة في أوكرانيا. ورقة استراتيجية رقم 18، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 يوليو 2024، ص. 4–6.

المطلب الثاني: التنسيق الاستخباراتي والدعم غير المباشر لأوكرانيا

في إطار السلوك السياسي والدبلوماسي الأمريكي تجاه الحرب الأوكرانية، تميز الدور الأمريكي بنوع خاص من الانخراط العسكري غير المباشر، قوامه التنسيق الاستخباراتي، والتخطيط العملياتي المشترك، وتقديم الأسلحة المتقدمة، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا. وقد أظهرت التقارير الحديثة، وعلى رأسها ما نشرته نيويورك تايمز، أن هذه الشراكة السرية بين الولايات المتحدة وأوكرانيا بدأت قبل اندلاع الحرب واستمرت بوتيرة متصاعدة حتى أصبحت ركيزة أساسية في الصراع.

أولًا: شراكة استخباراتية غير مسبوقة

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تحولت الاستخبارات الأمريكية إلى أداة محورية في دعم الجيش الأوكراني، ليس فقط من خلال المعلومات، بل عبر اندماج فعلي في عمليات التخطيط وتحديد الأهداف.

مركز العمليات في فيسبادن – ألمانيا: أنشأت الولايات المتحدة مركزًا سريًا للعمليات في قاعدة فيسبادن، وهو الآن مقر التنسيق اليومي بين ضباط أمريكيين وأوكرانيين لتحديد الأهداف ذات الأولوية. يتم استخدام أدوات متقدمة مثل صور الأقمار الصناعية، والتقاط الاتصالات، وتحليل إشارات الراديو، لتحديد تحركات القوات الروسية بدقة.

"فرقة التنين": وُصفت هذه الوحدة الأمريكية الخاصة بأنها مسؤولة عن ترجمة البيانات الاستخباراتية إلى إحداثيات ميدانية تُرسل مباشرة إلى القوات الأوكرانية لتنفيذ ضربات دقيقة، في ما يشبه "التوجيه القتالي عن بعد".

تجنب الطابع العدواني: حرصت الإدارة الأمريكية على استخدام مصطلحات أقل استفزازًا مثل "نقاط اهتمام" بدلاً من "أهداف عسكرية"، في محاولة لتجنّب تصوير نفسها كطرف مباشر في العمليات الهجومية ضد روسيا.

ثانيًا: الأسلحة الذكية والدعم العملياتي

إلى جانب العمل الاستخباراتي، قدمت الولايات المتحدة دعماً نوعيًا تمثل في تزويد أوكرانيا بأسلحة دقيقة، وأشكال متعددة من التخطيط العسكري:

صواريخ هيمارس HIMARS: من أبرز أوجه هذا الدعم تزويد أوكرانيا بمنظومات صاروخية متطورة موجهة بالأقمار الصناعية، مكّنتها من شن ضربات دقيقة بمدى يصل إلى 80 كم، ما أدى إلى خسائر كبيرة في صفوف القوات الروسية، خاصة في خطوط الإمداد ومراكز القيادة.

الضربات المدعومة استخباراتيًا: في المراحل الأولى، كانت أوكرانيا تعتمد على المعلومات الأمريكية في كل ضربة تقريبًا. ومع الوقت، اكتسبت قدرة أكبر على الاستقلال التكتيكي، وإن ظل التنسيق قائمًا في الضربات الكبرى.

الهجمات البحرية: قدمت وكالات الاستخبارات الأمريكية، ولا سيما الـCIA، معلومات دقيقة عن تموضع السفن الروسية في موانئ مثل سيفاستوبول، مما مكن القوات الأوكرانية من تنفيذ عمليات ناجحة في مناطق حساسة داخل شبه جزيرة القرم.

ثالثًا: التحول التدريجي في قواعد الانخراط

ما يميز السلوك الأمريكي هو المرونة في خطوطها الحمراء. ففي بداية الحرب، أكدت واشنطن مرارًا على التزامها بعدم التدخل المباشر، لكنها وسّعت تدريجيًا طبيعة وحجم دعمها لأوكرانيا:

منع التواجد العسكري إلى المشاركة الاستشارية: كانت السياسة الأولية تقضي بعدم إرسال أي عنصر عسكري أمريكي إلى أوكرانيا، ثم تطورت إلى إرسال فريق استشاري صغير، ارتفع لاحقًا إلى نحو 36 مستشارًا ميدانيًا قرب خطوط الاشتباك.

مشاركة في الضربات داخل روسيا: بحلول عام 2024، سمحت إدارة بايدن بتقديم دعم مباشر في تنفيذ ضربات داخل الأراضي الروسية، خاصة تلك التي تستهدف منصات إطلاق الصواريخ أو الحشود العسكرية المتجهة لمهاجمة خاركيف ومناطق أخرى شرقي أوكرانيا.

استثناءات استخباراتية: سمحت واشنطن لوكالة الـCIA بمخالفة القيود التقليدية التي تمنع مشاركة معلومات عن أهداف داخل روسيا، وهو تطور يعكس تغيرًا جوهريًا في نهج الدعم الأمريكي.

رابعًا: دعم غير مباشر لكنه حاسم

رغم أن الولايات المتحدة لم تنخرط عسكريًا بشكل مباشر في الحرب، فإن مستوى التعاون الاستخباراتي والعملياتي مع أوكرانيا وصل إلى حد يمكن وصفه بأنه شراكة ميدانية فعالة:

تأثير استراتيجي واضح: ساهم الدعم الأمريكي في تقليص الفجوة الكبيرة بين الجيش الأوكراني ونظيره الروسي، سواء من حيث القدرة على الرصد والاستهداف أو من خلال تحسين إدارة المعارك.

تغيير مسار المعارك: تؤكد تقارير عدة أن المساعدات الأمريكية، خصوصًا في الجانب الاستخباراتي، كانت وراء نجاحات أوكرانيا في بعض المحاور، بما في ذلك صد الهجمات الروسية على كييف في بداية الحرب، وتحقيق ضربات نوعية ضد مقرات القيادة الروسية.[48]

المبحث الثالث: السلوك الأمريكي تجاه المؤسسات والمنظمات الدولية في الحرب على أوكرانيا

المطلب الأول: في الأمم المتحدة ومجلس الأمن

[48] المصدر: نيويورك تايمز: أهم النقاط بتقرير الشراكة العسكرية السرية بين أميركا وأوكرانيا ، تاريخ الاطلاع 31 مارس 2025 ، https://www.aljazeera.net/politics/2025/3/31/نيويورك-تايمز-تكشف-تفاصيل-خفية-عن

مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار مكانتها في منظمة الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن، لتكثيف الضغط السياسي والدبلوماسي على روسيا، وحشد الدعم الدولي لصالح أوكرانيا. وتجلّى هذا السلوك في مجموعة من التحركات الدبلوماسية البارزة التي شملت محاولات لاستصدار قرارات، وتنظيم جلسات طارئة، وتفعيل أدوات دبلوماسية متعددة داخل المنظمة الأممية[49].

في مجلس الأمن، قادت الولايات المتحدة جهودًا لتمرير مشروع قرار يدين الغزو الروسي ويطالب بوقف فوري للأعمال العسكرية، إلا أن روسيا استخدمت حق النقض (الفيتو) لإفشاله، ما أعاق صدور أي قرار ملزم في هذا الإطار. هذا العائق دفع الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية جديدة تقوم على توظيف الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لا تخضع للفيتو، كبديل لحشد المواقف الدولية.

وبالفعل، دفعت واشنطن، بالتعاون مع عدد من الحلفاء، نحو عقد جلسة طارئة للجمعية العامة في أواخر فبراير 2022، في إطار آلية "الاتحاد من أجل السلام". وتم خلال هذه الجلسة التصويت على قرار يدين الغزو الروسي، حيث حصل القرار على دعم 141 دولة، ما شكّل انتصارًا رمزيًا للولايات المتحدة وأوكرانيا، رغم أن هذه القرارات تظل غير ملزمة من الناحية القانونية.

إلى جانب ذلك، فعّلت الولايات المتحدة أدوات أخرى داخل المنظمة، منها دعم جهود تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد نجحت هذه المبادرة بعد تقارير موثقة عن انتهاكات ارتكبتها القوات الروسية، خاصة في مدينة بوتشا. كما دعمت واشنطن تشكيل لجان تحقيق دولية لجمع الأدلة حول جرائم الحرب المحتملة في أوكرانيا.

---

[49] In Hindsight: The US Pivot on Ukraine and Shifting Security Council Dynamics" مقال منشور على الموقع الإلكتروني ". Security Council Report، 2025 بتاريخ 1 مارس https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-03/in-hindsight-the-us-pivot-on-ukraine-and-shifting-security-council-dynamics.php. تم الاطلاع عليه في 5 مايو 2025 .

وفي مستوى الخطاب السياسي، انتهزت الولايات المتحدة كل فرصة متاحة في منابر الأمم المتحدة لتأكيد التزامها بالدفاع عن السيادة الأوكرانية، ولإدانة السلوك الروسي بوصفه تهديدًا للنظام الدولي القائم على القانون. وقد أكدت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس–غرينفيلد، في عدة مناسبات أن الحرب في أوكرانيا ليست مجرد نزاع محلي، بل تمثل اختبارًا حاسمًا للنظام العالمي الذي أسّسته الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم هذه التحركات، واجهت الولايات المتحدة تحديات واضحة في الأمم المتحدة، أبرزها الانقسام الدولي بين دول الغرب من جهة، ودول مثل الصين والهند وبعض دول الجنوب العالمي من جهة أخرى، حيث امتنعت هذه الدول عن التصويت أو أبدت تحفظًا على الانخراط في مواجهات سياسية مع روسيا. كما أن قدرة الولايات المتحدة على فرض قرارات ملزمة بقيت محدودة داخل مجلس الأمن بسبب امتلاك روسيا لحق الفيتو.

في المحصلة، شكّل السلوك الأمريكي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن جزءًا مهمًا من استراتيجيتها العامة في الحرب الأوكرانية، حيث سعت إلى استخدام المنظمة الدولية كمنصة لإضفاء الشرعية على دعمها لأوكرانيا، وعزل روسيا دبلوماسيًا، وإظهار أن المجتمع الدولي بأغلبيته يقف ضد الغزو والعدوان[50].

المطلب الثاني: السلوك الأمريكي تجاه حلف الناتو والاتحاد الأوروبي

منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022، لعبت الولايات المتحدة دورًا حيويًا في تعزيز التعاون مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي لدعم أوكرانيا ومواجهة التحديات الأمنية الناجمة عن التصعيد الروسي. هذا المطلب يعرض السلوك الأمريكي من خلال محاور رئيسية.

[50] "United States and the Russian invasion of Ukraine." مقال منشور على الموقع الإلكتروني Wikipedia بتاريخ 31 مارس 2025، https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_and_the_Russian_invasion_of_Ukraine. تم الاطلاع عليه في 5 مايو 2025.

أولًا: تعزيز التعاون مع حلف الناتو

1. القيادة في تقديم الدعم العسكري

قادت الولايات المتحدة جهود حلف الناتو في تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، حيث تم التنسيق بين الحلفاء لتوفير الأسلحة والتدريب والمساعدات اللوجستية. بحلول نهاية عام 2024، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 118 مليار دولار من المساعدات العسكرية لأوكرانيا، وهو ما يمثل جزءًا كبيرًا من إجمالي الدعم الغربي.

2. تسليم القيادة لتنسيق المساعدات

في ديسمبر 2024، تولى حلف الناتو مسؤولية تنسيق المساعدات العسكرية لأوكرانيا من الولايات المتحدة، وذلك من خلال إنشاء وحدة "مساعدة وتدريب الأمن لأوكرانيا" (NSATU) في مدينة فيسبادن الألمانية. هذا التحول يهدف إلى ضمان استمرارية الدعم العسكري لأوكرانيا، خاصة في ظل التغيرات السياسية المحتملة في الولايات المتحدة.

3. تعزيز الوجود العسكري في أوروبا الشرقية

استمرت الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري في دول أوروبا الشرقية مثل بولندا ودول البلطيق، وذلك في إطار استراتيجية الردع ضد أي تهديدات محتملة من روسيا. هذا الوجود يعكس التزام الولايات المتحدة بأمن حلفائها في الناتو.

ثانيًا: تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي

1. الدعم المالي والاقتصادي

قدمت الولايات المتحدة دعمًا ماليًا كبيرًا للاتحاد الأوروبي لمساعدة أوكرانيا، بما في ذلك حزم مساعدات مالية تزيد عن 60 مليار دولار. هذا الدعم ساهم في تمويل مشاريع إعادة الإعمار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا.

2. التنسيق السياسي والدبلوماسي

عملت الولايات المتحدة على تعزيز التنسيق السياسي والدبلوماسي مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال فرض العقوبات على روسيا. تم تنسيق العديد من حزم العقوبات بين الجانبين، مما ساهم في زيادة الضغط على روسيا للامتثال للقانون الدولي.

3. توقيع اتفاقيات أمنية مع دول الاتحاد الأوروبي

في يونيو 2024، وقعت أوكرانيا اتفاقيات أمنية مع الاتحاد الأوروبي ودول مثل ليتوانيا وإستونيا، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن. هذه الاتفاقيات تعكس التزام الولايات المتحدة بدعم شراكات أوكرانيا مع حلفائها الأوروبيين.[51]

ثالثًا: التحديات والصعوبات

1. الاختلافات داخل الاتحاد الأوروبي

واجهت الولايات المتحدة تحديات في توحيد مواقف دول الاتحاد الأوروبي، خاصة مع بعض الدول مثل المجر التي كانت مترددة في تقديم الدعم الكامل لأوكرانيا. ومع ذلك، نجحت الولايات المتحدة في تجاوز هذه الخلافات من خلال الحوار والتنسيق المستمر.

2. الضغوط السياسية الداخلية

[51] هيئة الإذاعة البريطانية (2022). (BBC، 13 فبراير). الناتو يحذر روسيا: أي هجوم على أوكرانيا سيكون له "عواقب وخيمة". BBC News عربي. تم الاسترداد من https://www.bbc.com/arabic/world-60509578

تعرضت الولايات المتحدة لضغوط سياسية داخلية، خاصة مع تصريحات الرئيس دونالد ترامب التي شككت في أهمية استمرار الدعم لأوكرانيا. هذه التصريحات أثارت قلقًا بين الحلفاء الأوروبيين بشأن التزام الولايات المتحدة طويل الأمد.

3. التحديات الاقتصادية

تسببت الحرب في أوكرانيا في تحديات اقتصادية على مستوى العالم، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام. عملت الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي على تطوير استراتيجيات للتخفيف من هذه التأثيرات، مثل تنويع مصادر الطاقة وتعزيز التعاون في مجالات أخرى.[52]

المبحث الرابع:الخطاب الأعلامي والرأي العام الامريكي

المطلب الأول: التغطية الأعلامية للحرب

تُعد التغطية الإعلامية للحرب الروسية الأوكرانية من أبرز مؤشرات السلوك الأمريكي غير المباشر في النزاع، حيث لعبت وسائل الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل التصورات الجماعية داخل الولايات المتحدة وخارجها. فالإعلام الأمريكي، باعتباره أحد أهم أدوات التأثير الناعمة، لم يقتصر على نقل الأحداث فحسب، بل ساهم في صياغة الرواية الرسمية التي تتبناها الدولة الأمريكية حول الحرب، مظهراً انحيازاً واضحاً في كثير من الأحيان للطرف الأوكراني.

1. التغطية الميدانية والتحليل الإخباري

منذ الأيام الأولى للحرب، سارعت وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى مثل ""CNN، "The New York Times"، "The Washington Post"، و"Fox News" إلى إرسال مراسلين

[52] ردًا على التهديدات: مستوى أعلى من التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي." مقال منشور على الموقع الإلكتروني DW في 10 يناير 2023، https://www.dw.com/ar/ردا-على-التهديدات-مستوى-أعلى-من-التعاون-بين-الناتو-والاتحاد-الأوروبي/64343277-a. تم الاطلاع عليه في 5 مايو 2025.

إلى مناطق النزاع في أوكرانيا، خاصة في المدن الكبرى ككييف وخاركيف وماريوبول. وقد ركزت هذه التغطيات على المشاهد الإنسانية، مثل الدمار، القصف، تهجير المدنيين، والمآسي اليومية التي يعيشها الشعب الأوكراني.

كما ظهرت برامج تحليلية وتغطيات خاصة بشكل يومي، حيث استُضيف محللون وخبراء عسكريون وسياسيون لتقديم تفسيرات حول سير المعارك، ودلالات المواقف الدولية، مما أسهم في صياغة خطاب إعلامي مؤطر ومتناسق مع المصالح الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص.

2. الانحياز الأيديولوجي والمعياري

برز انحياز الإعلام الأمريكي من خلال تصوير أوكرانيا كضحية بريئة تدافع عن حريتها، في مقابل تقديم روسيا كمعتدية خارجة عن الشرعية الدولية. فشخصيات مثل الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي حظيت بتغطية إعلامية واسعة تُظهره كرمز للمقاومة والديمقراطية، في حين وُصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأوصاف تتراوح بين "الدكتاتور" و"المجرم الحربي".

وقد لوحظ غياب التوازن في الطرح الإعلامي، إذ نادراً ما أُعطيت المساحة لعرض وجهة النظر الروسية أو استضافة محللين من خارج الدوائر الغربية المؤيدة لأوكرانيا، ما يدل على وجود رقابة ضمنية وانتقائية في الطرح، بما يخدم التوجه العام للسياسة الأمريكية الخارجية.[53]

3. استخدام التكنولوجيا والإعلام الرقمي

اعتمد الإعلام الأمريكي بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة في التغطية، حيث تم استخدام الأقمار الصناعية، وتحليل الصور الجوية، والخرائط التفاعلية لتوثيق تحركات القوات الروسية،

[53] الدليمي، سعد. "إعلام أميركا والتقصير في تغطية حرب أوكرانيا." الجزيرة نت، 22 نيسان 2022، https://www.aljazeera.net/opinions/2022/4/22/إعلام-أميركا-والتقصير-في-تغطية-حرب. تم الاطلاع عليه في 5 أيار 2025.

وتقدير حجم الدمار، ورصد الضربات العسكرية. كما جرى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الميدانية وتقديمها للمشاهدين بشكل بصري سهل الفهم.

أما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد لعبت حسابات وسائل الإعلام الأمريكية الرسمية دوراً كبيراً في نشر الأخبار والصور ومقاطع الفيديو بشكل لحظي، مما ساهم في تسريع تداول المعلومات وتوسيع دائرة تأثير الرواية الإعلامية الأمريكية.

4. ازدواجية المعايير في التغطية

لفت كثير من الباحثين والمراقبين إلى وجود ازدواجية واضحة في طريقة تغطية الإعلام الأمريكي للحرب في أوكرانيا مقارنة بتغطياته السابقة لنزاعات أخرى، كالحرب في العراق، اليمن، أو فلسطين. ففي حين خُصصت ساعات طويلة لتغطية المأساة الأوكرانية وحقوق الشعب الأوكراني، لم يحظَ الضحايا المدنيون في تلك النزاعات بنفس الزخم أو التعاطف.

هذا التناقض يبرز مدى خضوع التغطية الإعلامية لمحددات سياسية واستراتيجية، ما يعكس السلوك الأمريكي في توظيف الإعلام كأداة ضغط وإقناع تخدم مصالحه في الساحة الدولية.

5. التأثير على الرأي العام وصناعة القرار

أثّرت التغطية الإعلامية المكثفة على توجهات الرأي العام الأمريكي، إذ أظهرت استطلاعات الرأي في بداية الحرب أن غالبية الشعب الأمريكي تؤيد دعم أوكرانيا عسكرياً واقتصادياً، رغم التكاليف الباهظة. وقد شكل هذا الدعم الشعبي غطاءً سياسياً مهماً سمح للإدارة الأمريكية بتوسيع دائرة تدخلها غير المباشر في الحرب من خلال المساعدات العسكرية، العقوبات الاقتصادية على روسيا، والتنسيق مع الناتو.

كما أسهم الإعلام في ترسيخ تصورات نمطية عن الروس كتهديد عالمي، وأعاد إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة، ما عزز منطق المواجهة بين الشرق والغرب مجدداً في الوعي الجماعي الأمريكي.[54]

المطلب الثاني: مواقف الشارع الأمريكي

تُعد مواقف الشارع الأمريكي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية مرآة تعكس التفاعل الداخلي للمجتمع الأمريكي مع القضايا الدولية، لا سيما تلك التي تمس الأمن الأوروبي والعالمي، وتؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية. وقد كشفت الحرب عن تباين واضح في مواقف الأمريكيين، بين التأييد المطلق للموقف الرسمي الداعم لأوكرانيا، والتشكيك أو المعارضة لأسباب اقتصادية أو استراتيجية، مما يجعل دراسة هذا المطلب أساسية لفهم أحد أوجه السلوك الأمريكي في الحرب.

أولاً: العوامل المؤثرة في تشكيل الموقف الشعبي الأمريكي

إن مواقف الشارع الأمريكي لا تتشكل بشكل عفوي أو عشوائي، بل تتأثر بجملة من العوامل، منها:

التوجهات الحزبية والسياسية

يظهر تأثير الانتماء السياسي في الموقف من الحرب بشكل جلي؛ فالديمقراطيون يميلون إلى دعم الموقف الرسمي الذي يساند أوكرانيا عسكريًا وسياسيًا، باعتباره دفاعًا عن الديمقراطية وحقوق الشعوب، بينما يُبدي قطاع كبير من الجمهوريين تحفظًا على هذا الدعم، معتبرين أن

[54] أبو زينة، نادين. "التحقق من المعلومات في عصر ما بعد الحقيقة." معهد الجزيرة للإعلام، https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1836. تم الاطلاع عليه في 5 أيار 2025.

الولايات المتحدة تُنفق أموالًا طائلة في حرب لا تخدم مصالحها المباشرة، ما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني.

التأثير الإعلامي

لعبت التغطية الإعلامية الأمريكية دورًا كبيرًا في توجيه الرأي العام نحو التعاطف مع أوكرانيا، من خلال تسليط الضوء على المعاناة الإنسانية والدمار، وتقديم رواية أحادية الجانب. إلا أن بعض الأمريكيين باتوا يشككون في هذه الرواية، خاصة مع انتشار وسائل الإعلام البديلة التي تقدم تفسيرات مختلفة لسير الحرب وأسبابها.

الأزمات الاقتصادية الداخلية

مع ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة والغذاء، بدأ بعض الأمريكيين ينظرون إلى استمرار المساعدات العسكرية والمالية لأوكرانيا بعين الريبة، متسائلين عن جدوى تلك النفقات الخارجية في وقت تعاني فيه قطاعات داخلية من الإهمال، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

ثانيًا: مظاهر الانقسام في الرأي العام

الداعمون لأوكرانيا

يرى هؤلاء أن من واجب الولايات المتحدة دعم أوكرانيا في مواجهة "العدوان الروسي"، لأن ذلك يدخل في إطار الدفاع عن النظام الدولي الليبرالي، وحماية القيم الديمقراطية في وجه الأنظمة الاستبدادية. كما يعتبرون أن دعم أوكرانيا يشكل استثمارًا في الأمن العالمي، ويمنع روسيا من التمادي في محاولاتها لتوسيع نفوذها.

الرافضون للدعم المطلق

يتكون هذا التيار في الغالب من المحافظين وبعض المستقلين، حيث يعتبرون أن التدخل الأمريكي في هذه الحرب قد يجر البلاد إلى مواجهة مباشرة مع روسيا، وأن استمرار إرسال

المساعدات العسكرية والمالية لأوكرانيا يمثل استنزافًا غير مبرر للموارد الوطنية، في ظل مشاكل داخلية أكثر إلحاحًا.

الحياديون أو المترددون

يمثل هؤلاء شريحة كبيرة من الأمريكيين، الذين لم يحددوا موقفًا نهائيًا بسبب عدم وضوح الرؤية لديهم، أو لتأثرهم بالخطاب الإعلامي المتباين، أو لانشغالهم بالأوضاع الداخلية، مما يجعلهم يتذبذبون في مواقفهم بحسب المتغيرات.

ثالثًا: تأثير الحرب على الخطاب الشعبي والوعي الجماعي

لقد أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة طرح أسئلة جوهرية داخل المجتمع الأمريكي حول طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة في العالم:

هل من مصلحة أمريكا أن تستمر كقوة عالمية تتدخل في النزاعات البعيدة؟

أم أن الأَوْلى الانكفاء نحو الداخل وحل الأزمات المحلية أولًا؟

وقد انعكست هذه التساؤلات في منصات التواصل الاجتماعي، وفي الحملات الانتخابية، لا سيما لدى التيارات الشعبوية، التي استثمرت هذا الملف للضغط على الإدارة الأمريكية.

رابعًا: مظاهر التعبير عن المواقف الشعبية

استطلاعات الرأي

أظهرت استطلاعات متعددة – مثل تلك الصادرة عن معهد "غالوب" و"بيو للأبحاث" – تغيرًا في المزاج الشعبي، حيث انخفض التأييد للمساعدات غير المحدودة لأوكرانيا بعد مرور عام على الحرب، مقابل ازدياد الدعوات لوضع حدٍّ للصراع عبر المفاوضات، حتى ولو تطلّب الأمر تقديم تنازلات من الطرفين.

التظاهر والنشاط المدني

شهدت بعض المدن الأمريكية مظاهرات محدودة ضد استمرار التدخل الأمريكي في الحرب، خصوصًا من قبل جماعات يسارية تعارض التدخلات العسكرية، أو من قبل مناهضي الحروب الذين يرون في الحرب إعادة إنتاج لنمط الهيمنة الأمريكية.

التمثيل السياسي

انعكست مواقف الشارع في مواقف بعض أعضاء الكونغرس الذين طالبوا بمراجعة حجم المساعدات، أو حتى وقفها، باعتبارها غير خاضعة للرقابة الكافية، أو غير منصفة في توزيعها داخل السياسات الفيدرالية.

خامسًا: تغير المواقف بمرور الوقت

مع استمرار الحرب، بات الرأي العام الأمريكي أكثر حذرًا:

فالدعم المطلق بدأ يتراجع تدريجيًا، ليحل محله دعم مشروط أو محدود.

وأصبح هناك إدراك أكبر بأن الحرب لن تنتهي سريعًا، مما أثار القلق من تحولها إلى نزاع طويل الأمد يستنزف الموارد ويهدد الاستقرار العالمي.[55]

المبحث الخامس: العقوبات الاقتصادية والمالية ضد روسيا

المطلب الأول: طبيعة العقوبات الأمريكية ضد روسيا

تعد العقوبات الاقتصادية والمالية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها السياسية والدبلوماسية على الساحة العالمية، وخاصة في الصراع الجاري في أوكرانيا. هذه العقوبات تهدف إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على روسيا بهدف تقليص قدرتها

[55] Pew Research Center. How Americans View the Russia-Ukraine War. 17 Apr. 2025, https://www.pewresearch.org/2025/04/17/how-americans-view-the-russia-ukraine-war تم الاطلاع عليه في 5 أيار 2025.

على تمويل العمليات العسكرية، بالإضافة إلى تقويض قوتها الاقتصادية والسياسية. كما أن العقوبات الأمريكية تعتبر جزءًا من استراتيجية شاملة للضغط على روسيا لإجبارها على تعديل سياساتها في أوكرانيا.

1. أنواع العقوبات الأمريكية ضد روسيا

العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد روسيا في سياق الحرب الأوكرانية تتنوع في طبيعتها وتشمل:

العقوبات المالية: تضمنت هذه العقوبات إجراءات ضد البنوك والمؤسسات المالية الروسية، حيث تم فرض قيود على الوصول إلى النظام المالي العالمي. كان من أبرز هذه العقوبات حرمان بعض البنوك الروسية من الوصول إلى شبكة "سويفت" الدولية (SWIFT)، مما أثر بشكل كبير على قدرة روسيا على إجراء المدفوعات الدولية.

العقوبات الاقتصادية: تشمل حظر صادرات بعض السلع والتكنولوجيا الحيوية، خصوصًا تلك التي تشمل الأنظمة العسكرية وقطاع الطاقة. كما تم استهداف شركات النفط والغاز الكبرى مثل "روس نفط" و"غاز بروم"، مما أثر على قدرة روسيا على تصدير مواردها الطبيعية الحيوية.

العقوبات الشخصية: تم فرض عقوبات على أفراد مقربين من الحكومة الروسية، بما في ذلك رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين الكبار، مما أدى إلى تجميد أصولهم المالية في الولايات المتحدة ومنعهم من دخول أراضيها. هذا النوع من العقوبات يهدف إلى تقويض قدرة النخبة السياسية والاقتصادية في روسيا على ممارسة نفوذها.

العقوبات التجارية: تم فرض قيود على الصادرات التي تشمل مكونات وأجزاء ضرورية للصناعات الروسية، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة مثل رقائق الكمبيوتر والتقنيات العسكرية.

2. الأهداف الاستراتيجية للعقوبات الأمريكية

الهدف الرئيسي من العقوبات الأمريكية هو إضعاف الاقتصاد الروسي وتقليص قدراته العسكرية، وذلك لتحقيق عدة أهداف فرعية:

إضعاف القطاع المالي الروسي: من خلال تقييد قدرة روسيا على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، يمكن للولايات المتحدة أن تؤثر على قدرة روسيا على الحصول على القروض وتمويل عملياتها العسكرية، مما يؤدي إلى ضغط داخلي على النظام الروسي.

تقليص قدرات القطاع التكنولوجي والعسكري: العقوبات تشمل منع توريد التكنولوجيات المتقدمة التي تحتاج إليها روسيا لتطوير صناعاتها العسكرية، مثل رقائق الكمبيوتر والمكونات الإلكترونية، مما يحد من قدرتها على تطوير أنظمتها الدفاعية.

تشويه صورة النظام الروسي: فرض العقوبات ضد الأفراد والشخصيات المقربة من الحكومة الروسية يهدف إلى تقويض شرعية النظام، وتقليل الدعم الداخلي له من خلال استهداف شخصيات رفيعة المستوى في المجتمع الروسي.

ردع الدول الأخرى: من خلال فرض العقوبات على روسيا، تسعى الولايات المتحدة إلى إرسال رسالة للدول الأخرى التي قد تفكر في اتخاذ خطوات مماثلة. من خلال إظهار قدرة العقوبات الأمريكية على التأثير، تسعى الولايات المتحدة إلى ردع أي محاولات مشابهة من قبل دول أخرى.

3. تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي

بالرغم من أن العقوبات الأمريكية قد أضعفت الاقتصاد الروسي بشكل ملموس، إلا أن تأثيرها كان محدودًا في بعض الجوانب بسبب قدرة روسيا على إيجاد بدائل، مثل تعزيز علاقاتها مع الصين ودول أخرى غير غربية. ومع ذلك، ظل التأثير واضحًا في عدة مجالات:

انخفاض قيمة العملة الروسية: شهد الروبل الروسي انخفاضًا كبيرًا في قيمته نتيجة للعقوبات، مما أثر على قدرة المواطنين الروس على شراء السلع والخدمات المستوردة، وأدى إلى زيادة التضخم.

انكماش النمو الاقتصادي: تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي بسبب نقص الاستثمارات الأجنبية، وتزايد التحديات في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الطاقة والتكنولوجيا.

القيود على التجارة الدولية: انعكست العقوبات على قدرة روسيا على تصدير النفط والغاز بشكل كامل إلى الأسواق الغربية، رغم أنها تمكنت من إيجاد أسواق بديلة في دول مثل الصين والهند.

4. الاستجابة الروسية للعقوبات

في مواجهة هذه العقوبات، عملت الحكومة الروسية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز الاقتصاد المحلي والحد من تأثير هذه الضغوط، منها:

الاستثمار في بدائل التجارة: سعت روسيا إلى تنويع شراكاتها التجارية مع الدول غير الغربية، مثل الصين والهند، لبيع مواردها الطبيعية وتقليل الاعتماد على الأسواق الأوروبية.

تعزيز السيادة الاقتصادية: قامت روسيا بتشجيع الصناعات المحلية لتقليل اعتمادها على الواردات من الغرب، وركزت على تطوير قطاعات مثل الزراعة والصناعة العسكرية.

استخدام احتياطياتها المالية: استخدمت روسيا احتياطياتها النقدية الكبيرة لتخفيف تأثير العقوبات على الاقتصاد، مما مكنها من تجنب أزمة مالية فورية.

5. العقوبات الأمريكية: التأثيرات على العلاقات الدولية

فرض العقوبات على روسيا ليس فقط له تأثير اقتصادي داخلي، بل أيضًا له تأثيرات على العلاقات الدولية، حيث فرضت الولايات المتحدة هذه العقوبات بدعم من حلفائها في الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا واليابان. إلا أن هذه العقوبات لم تكن خالية من التحديات، إذ كان هناك بعض التباين في مواقف الدول الكبرى حول تأثير العقوبات، خاصة في مجالات الطاقة والتجارة.

موقف الاتحاد الأوروبي: بينما أيد الاتحاد الأوروبي العقوبات ضد روسيا، إلا أن بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا كانت حذرة في تطبيق بعض العقوبات بسبب اعتمادها على الغاز الروسي.

الموقف الصيني: استفادت الصين من العقوبات المفروضة على روسيا، حيث قامت بتعزيز شراكتها التجارية مع موسكو، مما قد يشكل تهديدًا طويل الأمد للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

تعد العقوبات الأمريكية ضد روسيا في إطار الحرب الأوكرانية جزءًا من سياسة الضغط الشاملة التي تهدف إلى إضعاف النظام الروسي وإجباره على تغيير سياساته. ورغم أن هذه العقوبات قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الروسي، إلا أن موسكو تمكنت من التكيف مع الظروف الجديدة من خلال تنويع علاقاتها التجارية والاستثمار في الاقتصاد المحلي.[56]

المطلب الثاني: أثر العقوبات وتفاعل روسيا معها

التأثيرات الاقتصادية للعقوبات على روسيا

العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية كان لها تأثير عميق على الاقتصاد الروسي. أولاً، شهدت روسيا تدهورًا اقتصاديًا ملحوظًا، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الروسي نتيجة لتقييد الوصول إلى الأسواق

[56] هاشم محمد، خالد. لعقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثر. مركز الرافدين للحوار، ط1، 2022، ص. 14-20.

المالية العالمية. وقد تسببت هذه العقوبات في تقليص القدرة على الحصول على القروض الخارجية وتمويل المشاريع الكبرى. كما ارتفعت معدلات التضخم بسبب النقص الحاد في السلع المستوردة، مما رفع أسعار المنتجات الأساسية مثل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى، وأدى إلى تقلص القوة الشرائية للمواطنين.

من جهة أخرى، شهدت العملة الروسية (الروبل) انخفاضًا كبيرًا في قيمتها مقابل الدولار واليورو، مما أدى إلى زيادة تكلفة الاستيراد وأثر سلبًا على العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والطاقة. كما تم منع الشركات الغربية من الاستثمار في السوق الروسي، مما أثر بدوره على القطاعات الحيوية مثل النفط والغاز والتكنولوجيا.

تفاعل روسيا مع العقوبات

على الرغم من الأثر الكبير للعقوبات، سعت الحكومة الروسية للتفاعل مع هذه التحديات بعدة طرق. أولاً، عملت روسيا على إيجاد أسواق بديلة، حيث عززت علاقاتها الاقتصادية مع دول مثل الصين والهند وتركيا. على سبيل المثال، تمكنت روسيا من زيادة صادرات النفط والغاز إلى الصين والهند، مما ساعد في تعويض بعض الخسائر الناتجة عن تقليص صادراتها إلى أوروبا.

ثانيًا، سعت روسيا إلى تقليل اعتمادها على المنتجات والتكنولوجيا الغربية، من خلال تطوير الصناعات المحلية، خصوصًا في مجالات مثل التكنولوجيا المتقدمة والقطاع العسكري. وقد قامت الحكومة الروسية بتشجيع الشركات المحلية على تصنيع احتياجات السوق الداخلية وتقليل الاعتماد على الواردات الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت روسيا احتياطياتها المالية الكبيرة التي تراكمت على مر السنين، والتي كانت تتراوح بين 400 إلى 500 مليار دولار، لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة تداعيات

العقوبات. هذا التوجه ساعد على الحفاظ على استقرار السوق المالية الروسية في الأوقات الصعبة.

أثر العقوبات على السياسة الروسية الداخلية والخارجية

العقوبات الاقتصادية ساهمت في تقوية الموقف السياسي الداخلي في روسيا. حيث استخدمت الحكومة الروسية العقوبات كأداة لتعزيز الوحدة الوطنية من خلال خطاب إعلامي يروج لفكرة السيادة الروسية ويصور العقوبات الغربية كجزء من "الهجوم الإمبريالي" ضد روسيا. هذا الخطاب ساعد في زيادة الدعم الشعبي للرئيس بوتين والسياسات الحكومية، وبالتالي تقوية شرعية النظام.

على الصعيد الخارجي، تفاعلت روسيا مع العقوبات من خلال تعزيز علاقتها مع الصين، التي أصبحت شريكًا استراتيجيًا رئيسيًا في مجالات النفط والغاز والتجارة. كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع الصين، مما ساعد روسيا على تقليل تأثير العقوبات الغربية. وفي الوقت نفسه، كثفت روسيا من علاقتها مع دول أخرى مثل إيران وفنزويلا، بحثًا عن أسواق جديدة وشركاء اقتصاديين لمواجهة الضغوط الغربية.

النتائج الطويلة الأمد لتفاعل روسيا مع العقوبات

على الرغم من أن العقوبات كانت لها تأثيرات اقتصادية سلبية في البداية، إلا أن تفاعل روسيا مع هذه العقوبات على المدى الطويل أسفر عن بعض المكاسب. أبرز هذه المكاسب كان تنويع الاقتصاد الروسي وتحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي. فعلى الرغم من التحديات التي واجهتها روسيا، استطاعت الحكومة تعزيز الصناعة المحلية وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز.

كما أن العقوبات ساعدت على تقوية القومية الروسية من خلال تعزيز دعم الشعب الروسي لسياسات الحكومة، مما مكن الرئيس بوتين من الحفاظ على موقفه السياسي الداخلي. أخيرًا،

ساعدت العقوبات روسيا على تعزيز علاقاتها مع دول غير غربية، مما مكنها من إيجاد أسواق جديدة وتعويض بعض الخسائر الناتجة عن تراجع التجارة مع الدول الغربية.[57]

[57] هاشم محمد، خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص20-25

خلاصة الفصل:

يشير هذا الفصل إلى دور الولايات المتحدة البارز في السلوك السياسي والدبلوماسي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية. في البداية، دعمت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جو بايدن أوكرانيا بشكل كامل على المستوى العسكري والسياسي، مما شمل تقديم مساعدات عسكرية هائلة وتكثيف العقوبات الاقتصادية على روسيا. كما قادت الولايات المتحدة الجهود الدولية لحشد الدعم لأوكرانيا داخل المنظمات الدولية، خاصة في الأمم المتحدة، وعملت على توسيع شبكة تحالفاتها مع حلفائها في الناتو والاتحاد الأوروبي.

ومع تحول السلطة إلى الرئيس دونالد ترامب في عام 2025، بدأ الموقف الأمريكي في التغير، حيث سعى ترامب إلى تخفيف التصعيد والدعوة إلى مفاوضات سلام. هذا التحول يعكس تداخل العوامل الاستراتيجية والاقتصادية في تشكيل السياسة الأمريكية. كما تم تعزيز التنسيق الاستخباراتي مع أوكرانيا، وتحقيق دعم غير مباشر من خلال تقديم الأسلحة المتقدمة والتخطيط العملياتي، ما أسهم بشكل ملحوظ في تحسين قدرة الجيش الأوكراني على مواجهة القوات الروسية.

إجمالاً، يظهر السلوك الأمريكي في الحرب الأوكرانية كاستراتيجية شاملة جمعت بين دعم عسكري مباشر وغير مباشر، جهود دبلوماسية نشطة في المحافل الدولية، وفي النهاية، تحول تدريجي نحو البحث عن تسوية سلمية مع استمرار تأكيد أهمية المصالح الأمريكية العالمية والإقليمية.

خاتمة

خاتمة

السياسة الخارجية الأمريكية تُعدّ أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في صياغة النظام الدولي وتوجيه الأحداث العالمية. ومع ذلك، يتضح من خلال تحليل هذه السياسة أن هناك تناقضاً كبيراً بين الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة، مثل الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين ممارساتها على أرض الواقع. هذا التناقض يتجلى بوضوح في الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع الأزمات الدولية المختلفة، مثل الحرب على غزة والحرب الأوكرانية.

في الحرب على غزة، يظهر الانحياز الأمريكي الصارخ لصالح إسرائيل، حيث تقدم الولايات المتحدة دعماً سياسياً وعسكرياً مستمراً، متجاهلة الانتهاكات الموثقة لحقوق الشعب الفلسطيني. يتم تبرير هذا الدعم عادةً باعتبارات أمنية واستراتيجية، لكن الواقع يعكس تغليباً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية على حساب المبادئ التي تدعي الولايات المتحدة الالتزام بها.

في المقابل، يظهر موقف مغاير تماماً في الحرب الأوكرانية، حيث تبنت الولايات المتحدة موقفاً داعماً بشكل قوي لأوكرانيا. قدمت دعماً عسكرياً وسياسياً غير محدود، بما في ذلك حزم مساعدات ضخمة وعقوبات اقتصادية صارمة ضد روسيا. هذا الموقف يُبرر غالباً بالدفاع عن سيادة أوكرانيا وحقوق شعبها، لكنه يكشف أيضاً عن محاولة أمريكية لإضعاف روسيا وتعزيز نفوذها في أوروبا الشرقية.

هذا التناقض يثير تساؤلات جوهرية حول المعايير الحقيقية التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية. من الواضح أن المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية تلعب دوراً محورياً في توجيه هذه السياسة، بينما يتم استخدام القيم والمبادئ كأداة تبرير فقط. كما أن الدبلوماسية والإعلام الأمريكي يُستخدمان بشكل مكثف لتوجيه الرأي العام الدولي وتبرير هذه التناقضات.

ازدواجية المعايير هذه لا تؤثر فقط على صورة الولايات المتحدة، بل تترك أيضاً أثراً عميقاً على العلاقات الدولية. بينما تدعم الدول الحليفة مواقف الولايات المتحدة في كثير من الحالات، تعترض دول أخرى على هذه السياسات وتعتبرها مصدر توتر وعدم استقرار للنظام الدولي.

في ضوء هذه النتائج، يبدو من الضروري أن تعيد الولايات المتحدة النظر في سياساتها الخارجية لتحقيق توازن أفضل بين مصالحها وقيمها المعلنة. كما يجب على المجتمع الدولي أن يلعب دوراً أكثر فعالية في تحدي السياسات المنحازة والعمل على تحقيق نظام دولي أكثر عدالة واستقراراً.

ختاماً، فإن فهم هذه التناقضات في السياسة الخارجية الأمريكية يُعدّ أمراً مهماً ليس فقط لفهم ديناميكيات السياسة الدولية، بل أيضاً لتقييم مدى تأثير القوى الكبرى على استقرار العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولاً :الكتب

1. عبد الناصر جندلي، *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007.

2. مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

3. جوانيتا إلياس، بيتر ستش، *أساسيات العلاقات الدولية*، ترجمة: محيي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

4. تيم دان وآخرون، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، ترجمة: ديما الخضراء، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

5. سكوت بورتشيل وآخرون، *نظريات العلاقات الدولية*، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014.

6. خالد حامد شنيكات، غالب عبد، *التنبؤ في العلاقات الدولية: دراسة في الأدبيات النظرية*، جامعة السلط، الأردن.

ثانياً :مقالات من مجلات علمية

7. حمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، *مجلة العلوم السياسية*، عدد 46.

8. نادية محمود مصطفى، "العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، *مجلة السياسة الدولية*، 1985.

9. جمال عبد الجواد، "المصلحة والهوية والمؤسسات: السياسات الخارجية للدول العربية في المراحل الانتقالية"، *ملحق اتجاهات نظرية – مجلة السياسة الدولية*، عدد 186، أكتوبر 2011.

10. عمرو عادلي، "أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات"، *ملحق اتجاهات نظرية – مجلة السياسة الدولية*، عدد 191، يناير 2013.

11. سعاد محمود أبو ليلة، "عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية"، *ملحق اتجاهات نظرية – مجلة السياسة الدولية*، عدد 192، إبريل 2013.

12. خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، مجلد 3، عدد 2، 2014.

13. عبد الله بن جبر العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، *مجلة شؤون اجتماعية*، جامعة الملك سعود، العدد 18، شتاء 2010.

14. حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، *مجلة عالم الفكر*، الكويت، المجلد 33، العدد 4، 2005.

15. رحموني، س. ي.، &عشور، س.، "الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي: بين الاستمرارية والتراجع"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، 2024، المجلد 9، العدد 1.

16. الزهراني، عبد الرحمن، "فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية"، *مجلة البحوث الإعلامية*، العدد 1، 2020.

17. عبد الله، محمد، "تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام"، *المدونة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 24 أبريل 2025.

18. الدليمي، سعد، "إعلام أميركا والتقصير في تغطية حرب أوكرانيا"، *الجزيرة نت*، 22 نيسان 2022.

ثالثاً :رسائل جامعية

19. مصطفى دلة أمينة، *الدراسات الأمنية النقدية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012–2013.

20. محمد الطاهر عديلة، *تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2014–2015.

21. حسن، نوران حسام الدين أبوبكر، *دور الدبلوماسية الإعلامية الأمريكية في النزاعات الدولية وتشكيل الموقف الدولي أثناء الصراع الروسي الأوكراني 2022*، المجلة، 2023.

رابعاً :مواقع إلكترونية ومصادر إنترنت

22. ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، على الرابط:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

23. مي حسين عبد المنصف، "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، *الحوار المتمدن*:

faculty.kfupm.edu.sa/IAS/alosail/Lectures/lectures

24. القدس العربي، "ما حقيقة الموقف الأمريكي من الحرب على غزة؟"،

https://www.alquds.co.uk

25. Wikipedia، "United States support for Israel in the Gaza war"،
https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_support_for_Israel_in_the_Gaza_war

26. Singh, Kanishka, and Humeyra Pamuk. "US officials who have resigned in protest over Gaza policy"، *Reuters*،
https://www.reuters.com/world/middle-east/us-officials-who-have-resigned-protest-over-bidens-gaza-policy-2024-07-02

27. معهد الدوحة للدراسات العليا، "هل غيّر الموقف الأمريكي من الحرب على غزة؟"،
https://www.dohainstitute.org

28. "أمريكا تغطي الحرب على غزة بمواقف زئبقية"، *الوطن*، 3 ديسمبر 2023،
https://www.alwatan.com.sa/article/1138253

29. "الدعم الأميركي لإسرائيل.. حجمه وأهدافه ومجالاته"، *الجزيرة نت*،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/10/25/الدعم-الأميركي-لإسرائيل-حجمه-وأهدافه

30. Omran Center for Strategic Studies، "الاعتقالات والاغتيالات في درعا"،
https://www.omrandirasat.org

31. The Times، "US to step back from Ukraine peace talks"، 2 مايو 2025،
https://www.thetimes.com

32. "Nothing about Ukraine without Ukraine"، Wikipedia،
https://en.wikipedia.org/wiki/Nothing_about_Ukraine_without_Ukraine

33. Security Council Report، "In Hindsight: The US Pivot on Ukraine"،
https://www.securitycouncilreport.org

34. Wikipedia، "United States and the Russian invasion of Ukraine"،
https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_and_the_Russian_invasion_of_Ukraine

35. BBC Arabic، "الناتو يحذر روسيا"، 13 فبراير 2022،
https://www.bbc.com/arabic/world-60509578

36. DWعربية، "ردًا على التهديدات: مستوى أعلى من التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي"، 10 يناير 2023،
https://www.dw.com/ar

37. معهد الجزيرة للإعلام، "التحقق من المعلومات في عصر ما بعد الحقيقة"،
https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1836

38. Pew Research Center، "How Americans View the Russia–Ukraine War"، 17 أبريل 2025،
https://www.pewresearch.org

39. نيويورك تايمز، "تقرير الشراكة العسكرية السرية بين أميركا وأوكرانيا"، https://www.aljazeera.net/politics/2025/3/31/نيويورك-تايمز-تكشف-تفاصيل-خفية-عن

40. https://www.state.gov/ ، **موقع الوزارة الخارجية الأمريكية** ، تم الاطلاع عليه 22/03/2025

خامساً :مراجع أجنبية

40. Ted Hopf, *The Promise of Constructivism in International Relations Theory*, International Security, Vol. 23, Issue 1, July 1998.

41. Tony Lawrence, *Military Aid and War Outcomes: Year One of the Ukraine War*, Strategic Paper No. 18, Arab Center for Research and Policy Studies, 2024.